مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

دور الوساطة الكويتية في أزمات دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من ١٩٨١ - ٢٠١٨

ملخص
رسالة ماجستير

إعداد
سهيلة فهد المالك الصباح

سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية
(الماجستير والدكتوراه)
الرسالة (٦١)

الكويت ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية
(الماجستير والدكتوراه)
الرسالة (٦١)

دور الوساطة الكويتية في أزمات دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من ١٩٨١ - ٢٠١٨

ملخص رسالة ماجستير

إعداد
سهيلة فهد المالك الصباح

إشـــــراف

أ.م.د. أحمد عبدالرحمن العايدي
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة . جامعة بورسعيد

أ.م.د.أشرف محمود سنجر
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة . جامعة بورسعيد

الكويت - ٢٠٢٢م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت. ٢٠٢٢م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ. د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ. د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

المحتويات

	رقم الصفحة
ـ الملخص باللغة العربية.....	١١
الفصل الأول «الإطار المنهجي»	
ـ **أولًا**: المقدمة.....	١٥
ـ **ثانيًا**: المشكلة البحثية.....	١٨
ـ **ثالثًا**: أهمية الدراسة.....	١٩
ـ **رابعًا**: أهداف الدراسة.....	١٩
ـ **خامسًا**: مناهج الدراسة.....	٢٠
ـ **سادسًا**: المفاهيم الإجرائية.....	٢١
ـ **سابعًا**: نظرية التفاوض.....	٢٢
ـ **ثامنًا**: نطاق الدراسة.....	٢٥
ـ **تاسعًا**: الدراسات السابقة والتعليق عليها.....	٢٥
الفصل الثاني «الإطار النظري»	
(السياسة الخارجية والأزمة والوساطة... المفاهيم والأبعاد والركائز)	
مقدمة.....	٣٥
ـ **المبحث الأول**: مفهوم السياسة الخارجية: الأبعاد والمستويات...	٣٧
ـ **المبحث الثاني**: مفهوم الأزمات السياسية: الآثار والحلول.....	٥٢
ـ **المبحث الثالث**: الوساطة: المسارات والإسهامات.....	٥٤
ـ **المبحث الرابع**: مؤهلات دولة الكويت لدور الوسيط.....	٥٨

المحتويات

رقم الصفحة

الفصل الثالث

(نماذج تطبيقية على أداة الوساطة الكويتية في الأزمات الخليجية من ١٩٨١-٢٠١٨)

- مقدمة..... ٦١
- **المبحث الأول**: الكويت ودور الوساطة في الأزمة الحدودية بين دولة قطر ومملكة البحرين..... ٦٣
- **المبحث الثاني**: الكويت ودور الوسيط بين الإمارات وسلطنة عُمان... ٦٥
- **المبحث الثالث**: دولة الكويت ودورها في حل الأزمة اليمنية... ٦٧
- **المبحث الرابع**: قضية مقاطعة دولة قطر نموذجاً لسياسة الوساطة... ٦٩

الفصل الرابع

- الخاتمة..... ٧٧
- التوصيات..... ٨٠
- المراجع العربية والأجنبية..... ٨٣
- الملخص باللغة الإنجليزية..... ٩٢

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرُّف محددات السياسة الخارجية الكويتية، ومساراتها المستقبلية، وذلك عن طريق تحديد ركائز هذه السياسة ومبادئها التي تنطلق منها توجهاتها وأهدافها ومعرفة طبيعتها تجاه جوارها الإقليمي، والمحددات التي دفعتها إلى الاهتمام بدول هذا الجوار، سواء كانت محددات داخلية فرضها الواقع داخل الكويت، أو خارجية فرضتها التغيُّرات الدولية والإقليمية، هذا بالإضافة إلى معرفة الآليات التي اتبعتها دولة الكويت لحماية كيانها واستقلالها، وتعرف دورها كوسيط في حل نزاعات المنطقة، ولا سيما وساطتها في أزمة مقاطعة دولة قطر ومعرفة آخر المستجدات المتعلقة بهذه المعضلة الصعبة، التي ما زالت تلقي بظلالها على دول مجلس التعاون الخليجي.

استخدم المنهج الاستقرائي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المؤسَّسي، وكان الإطار الزماني لتلك الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠١٨.

ومن خلال التقديم النظري للدراسة، الذي شمل السياسة الخارجية والأزمة والوساطة ومسارات وجذور الأزمات التي عصفت بدول مجلس التعاون الخليجي ودور الوساطة الكويتية حيال تلك الأزمات والنزاعات، خلصت الدراسة إلى النتائج التاية:

نتائج الدراسة:

- ترتكز سياسة الكويت الخارجية على تدعيم وتقوية علاقاتها مع جميع الدول على المستويات: العربية والإقليمية والعالمية.
- تلتزم دولة الكويت في مواقفها الحياد الإيجابي بين الدول.
- تبني الكويتي لها مركزًا عالميًّا صلبًا، من خلال مبادرات السلام، واتباع سياسة عدم الانحياز.
- تشير نتائج الدراسة إلى أن الكويت تضع استقرار منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون في مقدمة أولوياتها، وتحاول، بشتى الطرق والإمكانات المتاحة، إبعاد دول المجلس عن أي أزمات داخلية أو خارجية.
- تشير نتائج الدراسة إلى أن الوساطة الكويتية في قضية مقاطعة دولة قطر لم تحقق النتائج المؤثرة، حتى الآن.
- تبين النتائج أن دولة الكويت تواصل عملها الدؤوب لإنهاء الخلاف بين الأشقاء الخليجيين.

الفصل الأول

الإطار المنهجي

أولًا ـ المقدمة:

إن مفهوم الأمن يرتبط في دراسة السياسة الدولية بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسة في سياق النظام الدولي، ويعتبر الأمن السبب الرئيس في نشأة الدولة؛ فهو يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي للسلوك الخارجي للدول؛ لكون السياسة الخارجية أحد محاوره الرئيسة؛ فدولة الكويت مازالت تسعى ـ من خلال سياستها الخارجية – إلى تنفيذ أهداف داخلية وإقليمية ودولية تنطلق ـ أساسًا ـ من الحفاظ على كيانها ووجودها ضد التهديدات على اختلاف أنواعها، واتخاذها منطلقًا مركزيًّا في حراكها الداخلي وتفاعلاتها الخارجية [1].

واتساقًا مع هذا الحراك الكويتي فإنه من الضروري إبراز دور التهديدات وأبعادها على تحديد مسار سياستها الخارجية بمرتكزاتها وقائمة أهدافها، وهو الأمر الذي يتوقف كثيرًا على مدى قوة نظامها السياسي أو ضعفه؛ لذلك بات محتمًا دراسة عناصر القوة والضعف في هذا النظام، وعلى الرغم من أهمية الموقع الجيواستراتيجي لدولة الكويت بإطلالها على الخليج العربي، ذي الأهمية الحيوية في العالم؛ كونه يحتوي على الثروة النفطية الهائلة؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى امتلاك دول الخليج – بما فيها العراق وايران – نحو ثلثي احتياطيات النفط العالمي؛ مما يُسهم في تحديد عنصر القوة في سياسة الكويت الخارجية[2].

١ – منيرة فيصل السلطان، الوساطة أداة رئيسة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيًّا وإسلاميًّا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣.

٢ – مبارك سعيد العجمي، المساعدات الكويتية، أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: (١٩٨٠ – ٢٠١٠)؛ رسالة ماجستير غير منشورة؛ جامعة الشرق الأوسط؛ الأردن؛ ٢٠١١.

وفي الإطار ذاته تعتبر الوساطة أحد مجهودات إدارة النزاع وحلّه، ويلعب فيها الطرف الثالث دورًا أساسيًّا وليس دور المراسلة فحسب، ولعل الوساطة تعتبر أهم الإنجازات في مجال دراسات السلام والنزاع من الناحية التطبيقية والعملية، وقد بدأ الاهتمام بدراسة الوساطة ووضع مبادئها وأساليبها منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك بهدف تطبيق وسائل أكثر فعالية لحل وإدارة منازعات نقابات العمال مع أصحاب العمال والشركات الضخمة [٣]، كما تعتبر الوساطة إحدى الوسائل الفعالة؛ لأنها جنبت أطراف تلك النزاعات اللجوء إلى القضاء؛ حيث يستغرق الفصل في القضايا وقتًا طويلًا كما أن مخاطر المكسب أو الخسارة تتعاظم في المحاكم، وكلما أثبتت الوساطة - كأحد أساليب إدارة النزاع وحلّه - نجاحًا في مجال منازعات العمل امتدَّ تطبيقها إلى مجال المعاملات: التجارية والمالية، كما تحتل الوساطة دورًا كبيرًا في مجال النزاعات الدولية[٤].

ويقصد بالوساطة العملية تلك التي تحاول الأطراف المتنازعة من خلالها أن تنهي خلافاتها بمساعدة الطرف الثالث، وتهدف إلى مساعدة الأطراف المتنازعة بطريقة تطوعية للوصول إلى صيغة مقبولة ومتفق عليها لدى الأطراف لحل خلافاتها، ويتوقف نجاح الطرف الثالث في وساطته على قوته وقدرته على فرض الهيبة وتحمل تكاليف الوساطة [٥].

وتعد الكويت من الدول الصغيرة في حجمها الجغرافي وعدد سكانها، ولكنها من الدول المؤثرة بشكل فعَّال على المستويين: الإقليمي

٣ - أحمد محمود الدوهيس، سياسة الكويت الخارجية (١٩٦١ - ١٩٩١)، رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٢.

٤ - محمد شوقي عبدالعال، فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، دراسات استراتيجية، العدد ١٥٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠.

5 - Ehrman , j , and lesnick , the policy dialogue: applying mediation to the policy making process, mediation quarterly , no 1998 , 20

والدولي؛ إذ إن الكويت، منذ استقلالها في عام ١٩٦١م، حددت أهداف سياستها الخارجية ووسائل تحقيقها، ومازالت هناك مجموعة من المرتكزات والأسس التي تقوم عليها هذه السياسة، أهمها التوازن والحياد الإيجابي، أما عن أدوات تحقيقها؛ فإن أهمها المساعدات: الاقتصادية ودبلوماسية الوساطة، كما يحتل الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية دورًا رئيسًا في فهم السياسة الخارجية للدول؛ فالكويت تعتبر دولة صغيرة محاطة بثلاث دول كبرى في المنطقة، وتقع وسط إطار مثلث الضغط بين العراق وإيران والسعودية[٦]؛ الأمر الذي يشكل هاجسًا كبيرًا في سياسة الكويت الخارجية؛ ومن ثم تحرص دولة الكويت باستمرار على البحث لنفسها عن دور إقليمي مؤثر.

ومن خلال ما سبق تحاول الباحثة التركيز على استخدام دولة الكويت الوساطة أداة رئيسة من أدوات تنفيذ سياساتها الخارجية؛ بهدف تحقيق مصالحها الوطنية؛ حيث استقرار الدول المجاورة والمنطقة ككل يدعم استقرار الكويت وأمنها، كما يدعم المصالح القومية المتعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي، وستتطرق الباحثة إلى دراسة العديد من الحالات التي تدخلت فيها دولة الكويت كوسيط لحل نزاعات معينة.

وخلال الدراسة تحاول الباحثة، بما تقدمه من معطيات ومعلومات، تبيان دور الوساطة الكويتية في أزمات دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ١٩٨١ ـ ٢٠١٨، وكيف استغلت هذا الدور في تعزيز فعالية الدبلوماسية بشكل عام.

٦ – منيرة فيصل السلطان؛ الوساطة أداة رئيسة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيًا وإسلاميًا، مرجع سبق ذكره.

ثانيًا- المشكلة البحثية:

ترى أن الإشكالية مسألة أو ظاهرة أو قضية تشغل أذهان الجميع، وتتصف بالغموض، وتبحث لها عن حل أو إجابة أو تدخلات مباشرة لتقويم المسار وتصحيحه؛ بما يخدم المصلحة العامة للبلاد. «وتحدد المشكلة في مجالات مختلفة لتشمل المشكلات الإنسانية والسياسية والطبيعية التي يعانيها الفرد والمجتمع، أو ذات الصلة بالمجالات النظرية للبحث العلمي والقابلة للدراسة من أجل حلها عن طريق جمع البيانات والحقائق»[٧]. وتتمحور مشكلة البحث حول الأزمات التي يشهدها الخليج العربي وآثارها على طبيعة التوازن الإقليمي بين الدول؛ الأمر الذي ينعكس على السياسة الخارجية التي تنفذها الدول، والكويت ليست بمعزل عن الصراعات في المنطقة؛ إذ تعد جزءًا لا يتجزأ منها، بل من أكثر المتأثرين بها؛ ومن ثم تجد من الضروري استغلال مختلف الإمكانات واستثمارها في الوصول إلى حلول للنزاعات القائمة على مستوى الخليج العربي والإقليم العربي من خلال التدخل السياسي، كما تدور مشكلة البحث حول الوساطة في السياسة الخارجية الكويتية وقدرتها على الإسهام في حل النزاعات بين الدول أو حتى التدخل لحل النزاعات بين الأطراف في الجوار المحيط بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، ولتدعيم عملية التشخيص والمعالجة تتمثل مشكلة البحث في السؤال المركزي التالي: **ما دور الوساطة الكويتية في حل أزمات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من: ١٩٨١ ـ ٢٠١٨؟ وهل نجحت الكويت في دورها كوسيط في أزمة مقاطعة دولة قطر؟**

٧ - أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الاتصال، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥، ص٦٨.

ثالثًا ـ أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أنها:

- تتناول بالتحليل دور أدوات السياسة الخارجية لدولة الكويت، التي تنتمي إلى إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، سواء من حيث موقفها الجيوستراتيجي أو من حيث ما تحتويه من مواد ضخمة للطاقة.
- تعالج إحدى أزمات السياسة الخارجية للاستفادة منها في الحصول على قواعد وآليات، يمكن أن تساعد في تطوير آليات السياسة الخارجية أو تطبيقها على حالات دراسية مشابهة.
- توفر إطارًا علميًّا، يجمع بين التحليل النظري والبحث العلمي، حول تحليل الوساطة كأداة من أدوات السياسة الخارجية.
- تتتبع دور الوساطة الكويتية في الأزمات الخليجية.

رابعًا ـ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تعرُّف محددات السياسة الخارجية الكويتية؛ ومن ثم التنبؤ بحراكها المستقبلي، وذلك عن طريق ما يلي:

١ـ تحديد ركائز السياسية الخارجية ومبادئها التي تنطلق منها توجهاتها وأهدافها.

٢ـ معرفة طبيعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه جوارها الإقليمي، وذلك من خلال معرفة المحددات التي دفعت دولة الكويت إلى الاهتمام بتلك الدول، سواء كانت محددات داخلية فرضها الواقع داخل الكويت، أو محددات خارجية فرضتها التغيرات: الدولية والإقليمية.

٣ـ معرفة الآليات التي اتبعتها الكويت لحماية كيانها واستقلالها تجاه جوارها الإقليمي وعلاقتها به.

٤ـ تعرُّف دور دولة الكويت كوسيط في نزاعات المنطقة.

خامسًا ـ مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة استخدام المناهج العلمية التالية:

أ- **المنهج الاستقرائي**: «هو المنهج الذي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي والتجريب بهدف التفسير والتعميم والتوقع»[٨]. **ومن خلال هذه المنهج تحاول الباحثة استقراء والكشف عن الأزمات التي مرت بها دول الخليج ودور دولة الكويت في حلّ هذه الأزمات.**

ب- **منهج دراسة الحالة**: «يقوم منهج دراسة الحالة على التحليل المتعمق لحالة محددة أو عدد قليل من الحالات من حيث المكان والزمان والموضوع؛ بغرض التعرف الشامل الدقيق عليها، وتحليل كل ما يتعلق بالظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة من جوانب وخصائص واتجاهات»[٩]. **ودراسة الحالة لقضية مقاطعة دولة قطر ودور الكويت كوسيط في هذه الأزمة تتطلب دراسة معمقة لجميع سمات الحدث؛ وذلك لأجل الفهم الصحيح لواقع الوساطة لدولة الكويت ومدى نجاح الوساطة أو فشلها، وحاولت الباحثة الإحاطة بكل أبعاد القضية لدراسة بعض تطورات وملامح التغييرات التي رافقت عملية الوساطة حتى فترة إعداد الدراسة.**

٨ – صفاء قدو ؛ حمزة أبو الحسن، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الأولى، منشورات جامعة الشام الخاصة، دمشق، ٢٠١٥، ص٧٢.

٩ – أحمد اللحلح؛ مصطفى أبو بكر، منهج البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الإحصائية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧٣.

ج- **المنهج المؤسسي**: « هو منهج دراسة النظم السياسية وكيفية توظيف أدواتها الأساسية لفهم العلاقات الترابطية بين توجهات السلطة السياسية وعلاقاتها بالقضايا الداخلية والخارجية؛ فيركز على عمل المؤسسات السياسية المكونة لهذه النظم (التشريعية والتنفيذية)، والدساتير التي تستند إليها وما تحتوي عليه من قواعد قانونية منظمة»[١٠]، ويعتبر من أفضل مناهج دراسة السياسة الخارجية؛ حيث يفيد في دراسة آليات صنع القرار السياسي الخارجي للدول وكيفية التعامل مع البدائل المطروحة أمام صانع هذا القرار، والثوابت المؤسسية التي يضعها القرار في اعتباره عند دراسة أولويات البدائل المطروحة على الواقع السياسي الإقليمي أو الدولي، التي يعالج من خلالها القضايا التي تواجه دولته، وفي هذا البحث سيتم استخدام منهج اتخاذ القرار لدراسة الوساطة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية.

سادسًا- المفاهيم الإجرائية:

تستخدم الدراسة مفاهيم متعددة، بيد أن المفاهيم: (السياسة الخارجية، الأزمة، الوساطة) هي المرتكز الأساسي لهذه الدراسة.

- **السياسة الخارجية Foreign policy: تعرفها الباحثة بأنها** الأساليب والطرق المستخدمة للتعامل مع القضايا الخارجية التي تحظى باهتمام دولي، مرتكزة على تقريب وجهات نظر المتنازعين وتقديم حلول واقعية ملموسة تخدم مصالح الدول للنأي بها عن الأزمات والصراعات المستقبلية.

10 - B.Guy Peters,Institutional Theory in Political Science,3Ed,Bloomsbury Publishing,2011,pp28.

- **الأزمة Crisis**: تعرفها الباحثة بأنها «معضلات حقيقية أو مفتعلة تتنازع فيها أكثر من دولة لأسباب متنوعة ومتغيرة بحسب الظروف والمعطيات الجديدة، وغالبًا ما تكون الأسباب توسيع النفوذ الجغرافي أو السيطرة على خيرات الدول الأخرى».
- **الوساطة Mediation**: تعرف الباحثة الوساطة بأنها «وسيلة للتوصل إلى حلول سلمية تحظى بغطاء دولي مستند إلى الحوار والضمانات لتقريب الرؤى والمفاهيم والأفكار بين المتنازعين، وقد تكون القضايا على المستوى الدولي أو السياسي أو قضايا حفظ السلام».

سابعًا- نظرية التفاوض:

يُشار إلى التفاوض بأنه نسخة متخصصة ورسمية لحل النزاعات، يتم استخدامها بشكل متكرر عندما يجب الاتفاق على القضايا المهمة. التفاوض ضروري عندما يطلب أحد الطرفين موافقة الطرف الآخر لتحقيق هدفه. الهدف من التفاوض هو بناء بيئة مشتركة تؤدي إلى ثقة طويلة الأمد، وغالبًا ما تتضمن طرفًا ثالثًا محايدًا لاستخراج المشكلات من المشاعر والحفاظ على تركيز الأفراد المعنيين. نشير في هذه الدراسة إلى (دور دولة الكويت من مقاطعة دولة قطر). إنها طريقة قوية لحل الصراع، تتطلب مهارة وخبرة. يعرف Zartman(2005) التفاوض بأنه عملية الجمع بين المواقف المتضاربة في موقف مشترك في ظل قاعدة القرار بالإجماع، وهي ظاهرة يتم فيها تحديد النتيجة من خلال العملية[11]. مهما تعددت التعاريف للتفاوض وفق اتجاهاته وأهدافه والغرض منه

11 - I. William Zartman, Guy Oliver Faure, Escalation and Negotiation in International Conflicts, Cambridge University Press, 2005, pp 212-185.

ومستوياته وأساليبه فإن هناك قواسم مشتركة حول مصطلح التفاوض، وهي الإرادة والقناعة ووجود قضية ومصلحة مشتركة، ووجود أطراف التفاوض. يستخدم التفاوض في القواميس العربية بمعنيين هما: المشاركة أو الشراكة، والمعنى الآخر هو المجاراة والحوار والمحادثة، ويعرف التفاوض بأنه عملية المباحثات والنقاش لموضوع للتوصل إلى اتفاق. ويعرف التفاوض بأنه عملية تقوم على اجتماع طرفين أو أكثر لإجراء مباحثات بهدف التوصل إلى اتفاق حول قضية ما[١٢]. وهناك ثلاث نظريات أساسية في التفاوض، أهمها:

- **النظرية الكلاسيكية**: وتقوم على تحديد طرفي التفاوض للموقف والهدف النهائي من المفاوضات والعمل على تحقيقه، ويمكن أن تقدم تنازلات من الطرفين للوصول إلى صيغة وسطى مُرضية.
- **النظرية المعتمدة على مصالح الأطراف المعنية**: وتهدف إلى مساعدة أطراف التفاوض على التوصل إلى اتفاق يحقق مصالح مختلف الأطراف بأقصى حد ممكن، وتتميز هذه النظرية بأنها تستغرق وقتًا أقل للوصول إلى حلول، ولا يتم فيها تقديم تنازلات، وقد تكون مرهقة لأطراف التفاوض.
- **نظرية التفاوض المنظم Principled Negotiation**: عرف روجر فيشر ووليام إيري نظرية التفاوض المنظم بأنها العملية التي تساعد المفاوضين على الوصول إلى اتفاق حكيم يحقق المصالح المشروعة لكل طرف من الأطراف المعنية بأقصى حد ممكن. من شأن هذا الاتفاق - بحسب فيشر وإيري- أن يحل نقاط الخلاف

١٢ -نادر أحمد أبو شيخة، كتاب أصول التفاوض، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع ٢٠٠٧، ص٤.

بطريقة عادلة مع إمكانية استمرارية هذه الحلول، والأخذ في الاعتبار مصالح المجتمع الذي تتعامل معه الأطراف المتفاوضة [١٣].

من خلال ما تقدم نشير إلى وجود عدة نظريات مكملة للنظريات الأساسية في التفاضل، من أهمها:

- **نظرية الحاجة إلى التفاوض**: تسمح لنا هذه النظرية باكتشاف الاحتياجات الموجودة لطرفي المساومة. تذهب هذه النظرية إلى أبعد من ذلك؛ حيث توجه الاهتمامات الي الحاجات، وأنواع الطلبات التي تحرك الأطراف المتفاوضة، وتوضح كيفية تبني وسائل بديلة للتعامل مع دوافع الطرف المقابل.
- **نظرية المباريات**: تعد أحد أهم النظريات في ميدان اتخاذ قرار والتفاوض، ولا سيما في مواقف النزاعات والصراعات. الهدف منها ترشيد الاختيار بين عدد من البدائل التي تنتج من المواقف الصراعية والتصادمية، وتعالج صراعات المصالح، ولا سيما السياسية منها [١٤].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن نظرية التفاوض تعتمد على عناصر أساسية، تتحكم في التفاوض وحل النزاعات، وهذه العناصر هي [١٥]:

- **المصالح**: من الطبيعي أن تكون المصلحة هي الدافع الرئيس للتفاوض، غالبًا ما تكون المصالح مخفية وغير معلنة، إلا أنها توجه عملية التفاوض إلى الطريق الأمثل، وذلك بحسب مهارة المفاوض.
- **المشروعية**: السعي وراء الصفقات التفاوضية يجب أن يعتمد على العدل؛ فمن الطبيعي أن تفشل المفاوضات ولا يتوصل طرفًا النزاع إلى حلّ مرضٍ

١٣ -أشواق، عباس، االعلاقات العامة والتفاوض، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠٢٠، ٩٨.
١٤ -المرجع السابق نفسه، ص١٠١-١٠٣.
15 - Katie Shonk, What is Negotiation? Learn the building blocks of indispensable negotiation business skills, What is Negotiation? Program on Negotiation, Harvard Law School, October 14,2021, https://www.pon.harvard.edu/daily/negotiation-skills-daily/what-is-negotiation/

عندما يشعر أحدهما بأنه مستغَل من قبل الطرف الآخر، لذا يجب أن تكون المطالب والمقترحات مشروعة وعادلة في نظر الطرف الآخر. على سبيل المثال (الشروط التي طلبتها دول المقاطعة من دولة قطر).

- **البدائل والخيارات:** يجب أن تشمل أية مفاوضات لحل نزاع أو التوصل إلى اتفاق مجموعة من البدائل والخيارات المتاحة لدى فريق التفاوض أو الوسيط (الطرف الثالث)، بمعنى تجهيز السيناريوهات البديلة في حالة فشل التوصل إلى حلول في إحدى المراحل.

ثامنًا- نطاق الدراسة:

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

- **الإطار الزماني:** تغطي تلك الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠١٨.
- **الإطار المكاني:** تحدد الدراسة من الناحية المكانية في دولة الكويت من جانب، والأطراف المعنية بالوساطة من جانب آخر.

تاسعًا- الدراسات السابقة والتعليق عليها:

فيما يلي أبرز الدراسات التي تمكنت الباحثة من الاطلاع عليها؛ لأجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها؛ فقد قامت الباحثة بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، واستعانت ببعض الدراسات السياسية؛ العربية منها والأجنبية، التي لها علاقة بمضوع الدراسة وتخدم متغيراتها، ومن خلال ما تقدم تم تقسيم الدراسات السابقة إلى أقسام عدة، وذلك على النحو التالي:

١ـ مجموعة دراسات تتطرق للسياسة الخارجية:

أ ـ دراسة إياد الكعود [١٦] ٢٠١٦: «استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية». سعت الدراسة لأهداف رئيسة توضح الصورة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال تقديم إطار نظري يعالج موضوع القوة الناعمة من حيث المفهوم والأدوات والوسائل والخصائص التي تتميز بها عن القوة الصلبة، كيف مكنت أدوات القوة الناعمة الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق استراتيجيتها لإحداث تغييرات بنيوية في بعض مفاصل النظام العربي، وتحليل وتقييم الآثار المترتبة للقوة الناعمة في إطار العمل الاستراتيجي المنظم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

ب ـ Allan McConnell [١٧] ٢٠١٦: «نهج السياسة العامة لفهم طبيعة وأسباب فشل السياسة الخارجية». ترى الدراسة أن جميع الحكومات عرضة لفشل سياستها الخارجية، فركزت بشكل دقيق على محاولة فهم طبيعة السياسة الخارجية وأسباب فشلها، فتناولت منظور السياسة العامة إطارًا لفهم هذه القضايا على النحو المطبق على السياسة الخارجية.

ج ـ Alyson JK Bailes ٢٠١١ [١٨]: «المفكرون والفاعلون في السياسات الخارجية». ذهبت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الفاعلين المؤثرين في رسم السياسات الخارجية للدول، وهم الأكاديميون والمستشارون

١٦ إياد الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٦.

17 - Allan McCnnell, A public policy approach to understanding the nature and causes of foreign policy failure, Journal of European Public Policy, Volume 2016 ,23, Issue 5.

18 - Alyson JK Bailes, Thinkers and Doers in Foreign Policy: A Distinction without a Difference?, Danish Institute for International Studies, Copenhagen, Denmark, 2011, pp35.

وغيرهم من الأشخاص الذين يمتلكون حلقة علاقات دولية تساعدهم في رسم الأجندات المتعلقة بقضايا السياسات الخارجية، وتناول الجانب الآخر من الدراسة أن السياسات الخارجية لم تعد حكرًا على وزارة الخارجية فقط، بل تشمل وزارات أخرى ووكالات أنباء، ورؤساء وزراء، ومنظمات دولية وجهات فاعلة غير حكومية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال.

٢- مجموعة الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الكويتية:

أ. دراسة عدنان العنزي ٢٠١٣ [١٩]: « **آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية**». قامت هذه الدراسة بتعرف العديد من المشكلات والقضايا الدولية والملفات الإقليمية التي اعتبرت دولة الكويت نفسها طرفًا فيها، كالصراعات المسلحة والحروب وسباق التسلح وحقوق الإنسان وغيرها الكثير من التحديات الدولية والإقليمية؛ كالملف النووي الإيراني وانعكاسه على الأمن الإقليمي، والقلاقل السياسية في العراق وسوريا ومصر ومشكلة فلسطين والجزر الإماراتية، وهي كلها تحديات تؤثر على السياسة الخارجية الكويتية؛ مما استدعى فرض رؤية استراتيجية تحكم عمل السياسة الخارجية الكويتية؛ وذلك لأن غياب أو ضعف الآليات الفعَّالة والمستمرة للتخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية يؤثر على مكانة دولة الكويت الجيوسياسي إقليميًّا وعالميًّا، وهدفت هذه الدراسة إلى

١٩ – عدنان العنزي، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣.

تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الكويتية، خاصة على الأجل الطويل في ظل الظروف والمتغيرات العالمية والإقليمية المحيطة والمؤثرة على دولة الكويت.

ب ـ دراسة العنزي؛ الخالدي [٢٠] ٢٠٠٠: «**تطور العلاقات الكويتية الإفريقية ـ وموقف الدول الأفريقية من الاحتلال العراقي للكويت**». استهدفت الدراسة الوقف على تطور العلاقات الكويتية الأفريقية، وتعرّف أدوات السياسة الخارجية الكويتية في هذا المجال، والإمكانات التي رصدتها لتحقيق هذه السياسة. وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق والبيانات الرسمية، وكان الإطار الزمني للدراسة من ١٩٦١ – ١٩٩٥ معتمدًا على المنهج التاريخي؛ بغرض الكشف عن سياسات معينة للدول خلال فترة زمنية محددة وتتبُّع أحداثها.

ج ـ دراسة أسيري ١٩٩٣ [٢١]: «**الكويت في السياسة الدولية المعاصرة**». تناولت البعد التاريخي للسياسة الخارجية الكويتية، وركائز وأهداف تلك السياسة، ودور الكويت كوسيط ناجح في حل العديد من الأزمات والمشكلات بين دول الجوار الإقليمي.

٣- مجموعة الدراسات التي تناولت الوساطة كأداة من أدوات السياسة الخارجية:

أ. محمد شاعة ٢٠١٧ [٢٢]: «تطور حقل تحليل السياسة الخارجية: دراسة في الأعمال النموذجية». تحليل السياسة الخارجية هو حقل فرعي

٢٠ – عبد الله العنزي؛ مرضي الخالدي، تطور العلاقات الكويتية الأفريقية – وموقف الدول الأفريقية من الاحتلال العراقي للكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد٢٨، العدد٤، ٢٠٠٠.

٢١ – عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، (د.ن)، الكويت، ١٩٩٣.

٢٢ – محمد شاعة، تطور حقل تحليل السياسة الخارجية: دراسة في الأعمال النموذجية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد، الجزائر، المجلد ٢، العدد ٣، ٢٠١٧، ص٢٩٢-٣١٧.

في العلاقات الدولية يسعى إلى تفسير السياسة الخارجية، وذلك بالرجوع إلى الأساس النظري لعملية صنع القرار التي يصوغها أشخاص يتصرفون منفردين أو في مجموعات. وضعت ثلاثة أعمال نموذجية استهدفت أسس تحليل السياسة الخارجية، وتتضمن أعمال ريتشارد سنايدر وزملائه، وجيمس روزنو، وهارولد ومارغريت سبروت. وقد شرع العديد من المساعي في الظهور من هذا الأساس، بما في ذلك العمل على مجموعات صغيرة / كبيرة، وبيانات الأحداث، وعلم النفس السياسي للقادة، والآثار الثقافية على السياسة الخارجية، وآثار التنافس السياسي المحلي، وتأثير السمات الوطنية والخصائص النظامية.

ب ـ **شعيب العابد٢٠١٦** [٢٣]: «السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي: من الوساطة إلى التدخل أدوار متغيرة، أهداف ثابتة». تتناول هذه الدراسة موضوعًا من موضوعات السياسة الخارجية، وبشكل مختلف عن الأدبيات التقليدية في السياسة الخارجية التي حاولت فهم وتفسير سلوك الدول الكبرى، فإن هذه الدراسة سلطت الضوء على جانب من جوانب السياسة الخارجية للدول الصغرى، وأسلوب استجابتها للمتغيرات الخارجية، ويتعلق الموضوع بشكل خاص بسلوك السياسة الخارجية للدولة القطرية تجاه التغيرات الجديدة التي عصفت بالمنطقة العربية، محاولة فهم وتفسير أسباب التحول في الدور القطري من دور الوسيط الذي حاولت من خلاله تسويق نفسها على أنها صانع السلام الإقليمي الذي يبحث عن الاستقرار في المنطقة، إلى دور

٢٣ – شعيب العابد، السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي من الوساطة إلى التدخل أدوار متغيرة، أهداف ثابتة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة الحاج لخضر، الجزائر، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٦، ص ٢٥٧-٢٧٥.

المتدخل الذي حاولت من خلاله دفع الحراك السياسي نحو الأمام وتشجيع التغيير.

ج ـ دراسة عربي لادمي محمد ٢٠١٦[٢٤]: «**السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**». تتناول هذه الدراسة موضوعًا محوريًّا في العلاقات الدولية؛ فالسياسة الخارجية لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية – مجموع سياسات خارجية تشكل العلاقات الدولية – التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافًا قريبة المدى أم بعيدة المدى. من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة الخارجية، بدءًا من تحديد تعريف للسياسة الخارجية والتفريق بينها وبين بعض المفاهيم المتعلقة بها، تنتهي الدراسة بالتطرق لعملية صنع السياسة الخارجية.

٤- مجموعة دراسات تناولت الوساطة الكويتية:

أ. دراسة محمد الخشن ٢٠١٩ [٢٥]: «**دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية ـ نموذج وساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية**». اهتم المجتمع الدولي بوضع قواعد ووسائل لتسوية المنازعات منعاً لتفاقمها؛ نظرًا لما قد تجره من خطر على السلم والأمن الدوليين. وقد تركزت وسائل تسوية المنازعات الدولية في وسائل دبلوماسية (المفاوضات المباشرة، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق، التوفيق،

٢٤ –عربي لادمي، محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد٨، العدد ٢٥،الجزائر، ٢٠١٦، ص٢٤٢-٢٥٧.

٢٥ – محمد الخشن، دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية «نموذج وساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد١٣، المجلد٣، كانون الثاني،٢٠١٩، ص٢١٦.

وسائل قضائية، التحكيم الدولي، المحاكم الدولية). والوساطة هي العمل الذي يقوم به طرف ثالث (دولة غالبًا (بقصد تسوية خلاف قائم بين دولتين متنازعتين.

ب ـ **Alajmi 2018 (26) : " The Gulf Crisis: An Insight Into Kuwait's Mediation Efforts».** وقد ركزت الدراسة على وساطة الكويت في النزاع القائم بين دول المقاطعة ودولة قطر بهدف تحقيق المصالحة؛ بحيث تحاول الوساطة الكويتية سد الفجوة ومنع التصعيد الذي قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية ضد الدوحة لفرض تغيير النظام. ومع ذلك، فإن هذه الوساطة تكون دائمًا في خطر حدوث أزمة طويلة قد تؤدي إلى تفاقم الوضع وتعطيل الأطراف التي توصلت إلى تسوية تصالحية لنزاعها. تشير الدراسة إلى أن النزاع تجاوز حدودًا جغرافية محدودة مع انضمام مصر إلى المقاطعة والوجود الرمزي للقوات التركية في قطر.

ج ـ **دراسات شرق أوسطية ٢٠١٨** [٢٧]: «**الأزمة الخليجية ٢٠١٧...البعد الآخر**». ركزت هذه الدراسة على البعد الآخر في الأزمة الخليجية؛ بمعنى الداعيات الخطيرة لهذه الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها والأمن القومي. ومن هنا فإن الدراسة توصّف الأزمة اعتمادًا على مصادرها وأطرافها دون تدخل أو انحياز، وتوضيح دور دولة الكويت بتبني جهود الوساطة بين الدول المتنازعة وصولًا إلى عرض تصور متماسك لحل دائم للأزمة يمنع تكرارها في المستقبل.

26 - Abdulhadi Alajmi , The Gulf Crisis: An Insight Into Kuwait's Mediation Efforts, International Relations and Diplomacy, Vol. 6, No. 548-537 ,10, October 2018.

٢٧ – فريق الأزمات العربي، الأزمة الخليجية ٢٠١٧ البعد الآخر، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، السنة٢١، العدد، ٨٢،٢٠١٨، ٩٣.

هـ ـ دراسة ناصر خميس المطيري ٢٠١٧ [٢٨]: «**الكويت ودبلوماسية الوساطة**». تناولت الإطار القانوني للوساطة، وكذلك الإطار النظري لمفهوم الوساطة في العلاقات الدولية، واستعرضت المجد التاريخي للوساطة الكويتية مع طرح نماذج عديدة لهذه الوساطة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- تم الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال تعرُّف الإجراءات المنهجية المتمثلة في صياغة التساؤلات والأهداف واستخدام المناهج التي تتوافق مع ما تسعى إليه هذه الدراسة.
- تعرُّف نهج كثير من السياسات الخارجية للدول العظمى من خلال الأدبيات السابقة الأجنبية والعربية.
- ركزت كثير من الدراسات على المنهج التاريخي ودراسات الحالة كمنطلقات أساسية لبناء مفاهيم وتقاربات جديدة تسهم في بناء تصورات جدّية عن المجتمعات الحالية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- **الطبيعة العملية للدراسة وأهميتها لمتخذ القرار في دولة الكويت**: تسهم الدراسة في توضيح دور الوساطة الكويتية في أزمات دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ١٩٨١ ـ ٢٠١٨؛ حيث ستقدم الدراسة الآليات والمتطلبات اللازمة لتفعيل الوساطة في قضايا الخليج والكشف عن ملامح السياسة الخارجية الكويتية، وهي بذلك ستقدم

٢٨ – ناصر خميس المطيري، الكويت ودبلوماسية الوساطة، شركة مطابع الرسالة ، الكويت، ٢٠١٧.

إضافات بما يدعم حضور دولة الكويت ودورها عالمياً وإقليمياً.

- **تنفرد هذه الدراسة** بأنها توضح بشكل محدد ودقيق في دور الوساطة الكويتية في أزمة مقاطعة دولة قطر.
- **تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال** الإطار الزماني الممتدة من عام ١٩٨١-٢٠١٨؛ بحيث شهدت الأعوام الأخيرة أحداثًا تستحق الدراسة على مستوى الأزمات بدول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثاني

الإطار النظري

(السياسة الخارجية والأزمة والوساطة... المفاهيم والأبعاد والركائز)

مقدمة

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية: الأبعاد والمستويات.

المبحث الثاني: الأزمات السياسية: الآثار والحلول.

المبحث الثالث: الوساطة: المسارات والإسهامات.

المبحث الرابع: دولة الكويت ومؤهلات دور الوساطة.

المبحث الأول

محددات السياسة الخارجية: الأبعاد والمستويات

تختلف مفاهيم السياسة الخارجية باختلاف رؤية كل باحث ومفكر سياسي، ويقرّ أغلب المفكرين أن المتغيرات الداخلية ـ على تنوع أوجهها ـ تؤثر على آلية عمل السياسة الخارجية، وأحد تلك الأوجه العملية السياسية والنظام السياسي؛ فهي ذات تأثير مباشر على صانع السياسة الخارجية، بل إنه في بعض النظم السياسية يساهم صانع القرار السياسي بصنع السياسة الخارجية بشكل مباشر .

وقد «خضع مفهوم السياسة الخارجية ـ كنظرية ـ للدراسة والتحليل منذ قرون، وتوصل الباحثون إلى فهمه وتحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لهذه النظرية، هما: المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية»[٢٩].

و«تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية؛ لأنه من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية. وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية. وفي بداية الستينيات من القرن الماضي تطورت

٢٩ – آمال الحواسني وآخرون، السياسة الخارجية العراقية بعد عام٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين،٢٠١٨.

ظاهرة السياسة الخارجية تطورًا واضحًا؛ وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي»[٣٠].

واختلف كثير من المفكرين حول تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق؛ وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. ويمكن عرض بعض تعريفاتها وفق اتجاهات ثلاثة.

أولًا ـ تعريف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج:

السياسة الخارجية في نظر أصحاب هذا الاتجاه «برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة لأجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي»[٣١].

ويراها آخرون «أنها تنطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية»[٣٢].

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين: الداخلية والخارجية، وهو ما قد يشوب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية؛ لأنها ليست مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة فقط، وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

٣٠ – عربي لادمي، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ديسمبر، ٢٠١٦.

٣١ – علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠١ .

٣٢ – بالمر جيلين؛ كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة:عبدالسلام النوير، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض،٢٠١١.

ثانيًا ـ تعريف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار:

من أهم رواد هذا الاتجاه تشارلز هيرمان الذي عرف السياسة الخارجية «بأنها تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية»[٣٣].

كما يعرف مازن الرمضاني السياسة الخارجية بأنها «السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار» [٣٤]. ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر ريتشارد سنايدر باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار؛ فيرى «أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين؛ ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها. وإن السياسة الخارجية محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوأون المناصب الرسمية في الدولة».[٣٥]

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار؛ فحصرت السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه، وفي هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار.

ثالثًا ـ تعريف السياسة الخارجية على أنها نشاط:

انطلاقًا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار، رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق على

٣٣ – جونسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم،: جامعة الملك سعود، الرياض،١٩٨٩.

٣٤ – حقي توفيق سعد، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦. .

٣٥ – السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

سلوكيات صانعي القرار في الدولة فقط، وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

وفي هذا الإطار قدم حامد ربيع تعريفًا للسياسة الخارجية على أنها «جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية؛ أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية» .[٣٦]

كما عرف «موديلسكي» السياسة الخارجية في الاتجاه نفسه؛ حيث قال: السياسة الخارجية هي:»نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامتها طبقًا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان من الأنشطة: المدخلات والمخرجات».[٣٧]

محددات السياسة الخارجية الكويتية:

لقد تطورت النظرة للسياسة الخارجية من مجرد اعتبارها أداة تعنى فقط بتمثيل ورعاية مصالح دولة ما لدى الدول الأخرى إلى كونها مكونًا مركزيًّا للسياسة العامة للدولة، ترتبط ارتباطًا كاملًا بالأهداف الأساسية لها، وبصورة أصبح يصعب معها رسم خطوط واضحة بين السياسة الخارجية والمكونات الأخرى للسياسة العامة بأبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية، أو بأبعادها الداخلية؛ مما جعل إدارة هذه السياسة أكثر تعقيدًا من مجرد إدامة العلاقات الخارجية وتنميتها.

٣٦ - عبيد الله مصباح زايد، السياسة الخارجية، دار التالة للنشر والتوزيع، طرابلس.١٩٩٩.
٣٧ - فرانكل جوزيف،العلاقات الدولية، .ترجمة:غازي عبد الرحمان العتيبي، مطبوعات تهامة للنشر والتوزيع، جدة.١٩٨٤.

ويقصد بمحددات السياسة الخارجية «العناصر والمتغيرات التي يكون لها الأثر في تشكيل السلوك الخارجي للوحدة الدولية؛ حيث إنها تضفي الصبغة المميزة على أية سياسة. وهنالك من يطلق على هذه المحددات مصطلح العناصر المفسرة لسياسة الدولة الخارجية، بينما يطلق عليها آخرون العناصر المفسرة لمخرجات السياسة الخارجية»[٣٨].

إن الاختلاف على تحديد العناصر والمتغيرات يعزى إلى الاختلاف في منظور كل باحث وإدراكاته وتصوراته للعناصر التي أفرزت تلك التصرفات والمواقف والأدوار؛ «إذ تنطبق معايير تفسيرية على وحدة دولية ما بينها لا تنطبق على أخرى. وعلى السياسيين المتابعين في هذا الشأن أن يستطيع حصر هذه المتغيرات ويعرف أوزانها، والكيفية التي يتم بها تفاعلها إذا ما أراد تفسير سلوك الوحدة الدولية تجاه قضية ما»[٣٩].

تخضع السياسات الخارجية إلى تفاعل فريد، وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة. وتختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى بحسب بيئة النظام السياسي للدولة. ورغم الاختلاف في النظم السياسية للدول فإن هناك أصولًا مشتركة في صنع السياسة الخارجية. وقد «قام بعض علماء السياسة؛ من أمثال: ريتشارد سنايدر وجيمس روزينو وجراهام إلسون، بطرح نماذج للسياسات الخارجية؛ وذلك للتمكن من التنبؤ بسلوك السياسات الخارجية؛ إذ إن مشكلة فهم السياسة الخارجية تكمن

٣٨ -معتز الوريكات، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، أطروحة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٦، ص٢٩.

٣٩ -هادي النجداوي، أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية للدول العربية/ السياسة الأردنية-المصرية تجاه القضية الفلسطينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط،٢٠١٤، ص١٧-١٦.

في عدم القدرة على تصنيف المعلومات المتاحة بخصوص موقف معين رغم توافر المعلومات»[٤٠]. وهذا يؤكد حقيقة أنه «مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية ـ خارجية أو داخلية- فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسات الرسميين. لذا فالفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص؛ ومن ثَمَّ يتطلب فهم هذا الفعل واستيعابه، النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صانع القرار لمحيطه الخارجي أو الداخلي، وليس من خلال المراقب الموضوعي أو الحيادي»[٤١].

ومن خلال ما تقدم فإن النهج الذي اتسمت به السياسة الكويتية في علاقتها وأسلوب تعاملها في شتى القضايا ذات العلاقة المباشرة هو نهج الدولة الصديقة والمجاورة، ويتضح ذلك منذ أن نالت دولة الكويت استقلالها في عام ١٩٦١؛ إذ سعت إلى انتهاج سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة طموحة، عنوانها الانفتاح والتواصل مع المجتمع الدولي، وذلك وفق سياسة محددة تهدف إلى تحقيق ركائز السلم والأمن الدوليين، وتسعى إلى تحقيق مبدأ الصداقة المشتركة مع مختلف دول وشعوب العالم المحبة للسلام، وقد كانت الخطوة الأولى على الصعيد الدبلوماسي متمثلة في إنشاء وزارة الخارجية لتقوم بدورها المنوط بها؛ حيث صدر في العام ذاته في شهر أغسطس ١٩٦١ مرسوم أميري يقضي بإنشاء دائرة للخارجية تختص دون غيرها بالقيام بمهام الشؤون الخارجية للدولة، وقد تحولت لاحقاً في أول تشكيل وزاري إلى وزارة الخارجية.

٤٠ -أحمد البرصان،علم السياسة: المفاهيم والأسس، الدولة، السلوك السياسي، السياسة الدولية، زهران للنشر،عمان، الطبعة الأولى،٢٠١٥.

٤١-قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، أي كتب للنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٤٦.

المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الكويتية:

لقد ذهبت الكويت منذ نشأتها إلى إقامة علاقات خارجية تتسم بالتوازن والتوافق مع الدول المجاورة لها؛ حيث كان للعامل الجغرافي للكويت منطلقًا أساسيًّا في رسم سياستها وعلاقاتها الخارجية؛ كونها تعتبر دولة صغيرة ومحاطة بثلاث دول كبرى في المنطقة.

«وقد أدى ظهور النفط في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي إلى جعل الكويت من أهم مناطق العالم وأكثرها جذبًا لتدخلات القوى الكبرى لتأمين مصالحها من النفط والغاز الطبيعي»[٤٢].

إن السياسة الخارجية الكويتية تعمل وفق استراتيجية منتظمة، تقوم على انتهاج سياسات خارجية متوازنة، وتوثيق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية سواء مع الدول أو المنظمات، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية التي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة. وتؤكد دولة الكويت صدق نواياها الحميدة تجاه جميع الدول الصديقة من خلال المساعدات التنموية التي تقدمها للدول النامية والإسلامية والعربية في إطار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وقد حاولت أن تحافظ على استمرارية سياستها الخارجية بأن تكون متزنة على الرغم من المتغيرات والمؤثرات والضغوطات التي تمارس عليها محافظة على الابتعاد عن سياسة ردات الفعل وعلى المبادئ الأساسية، وهي:

٤٢ -هادي الخالدي، المعالجة الإخبارية لقضايا السياسة الخارجية الكويتية في التليفزيون. دراسة مقارنة بين القنوات الكويتية الحكومية والخاصة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،٢٠١٦، ص١.

- احترام سيادة الدول [٤٣].
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- الحفاظ على حسن الجوار.
- التمسك بالشرعية الدولية وأسس القانون الدولي.
- الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.
- الدعوة إلى حل وتسوية النزاعات بين الدول عبر الحوار والطرق السلمية.

إن هذه المرتكزات والمبادئ قد أكسبت الكويت احترام وتقدير كل دول العالم وساهمت في حصولها على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠١٩ بدعم وتأييد واسع من ١٨٨ دولة.

أهداف السياسة الخارجية لدولة الكويت:

«إقليميًّا، للكويت أهداف رئيسية من خلال سياستها الخارجية؛ بحيث إنها تتميز بالحياد»[٤٤]، «وهي تسعى من خلال الحياد إلى التأثير على الدول والجماعات الخارجية لاستمالتها وكسب تأييدها ومعالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول. كما تلعب دورًا مهمًّا في التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وتيسير حل المشكلات وتسوية الخلافات وإشاعة الود والتفاهم بين الدول، وبواسطتها تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى، ومنه تدعيم السلم وتجنب الحرب»[٤٥]، وتعد السياسة الخارجية للكويت «من

٤٣ - وزارة الخارجية الكويتية، https://www.mofa.gov.kw/ar/kuwait-state/kuwait-foreign-policy/

44 -Mohamed Naser, Kuwait's Foreign Policy towards Regional Issues in the Middle East from 2003 to 2014, Asian Social Science; Canadian Center of Science and Education, Vol. 13, No. 2017 ;11.

٤٥ -أسماء قطاف، الدبلوماسية الفاعلة كأداة للسياسة الخارجية النشطة، مجلة المفكر،العدد،١٦،جامعة بسكرة، ٢٠١٨.

أهـم أنشـطة الدولـة التـي تعمـل مـن خلالهـا عـلى تنفيـذ أهدافهـا في المجتمـع الـدولي. الكويـت مؤهلـة لتحقيـق أهـداف سياسـتها الخارجيـة بسـبب سـيادتها وقدراتهـا الماديـة وعلاقاتهـا بالمجتمـع الـدولي مسـتندة إلى منطلقـات مركزيـة»[٤٦]، أهمهـا:

- حمايـة مصالـح البـلاد السياسـية والأمنيـة والدفاعيـة باعتبارهـا خـط الدفـاع الأول عـن البـلاد.
- حماية المصالح الخليجية والعربية والإسلامية.
- رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج.
- دعم الجهود الدولية الرامية إلى إقرار السلم والأمن الدوليين.
- الالتزام بالشرعية والقرارات الدولية.
- الوساطة في حل الخلافات الإقليمية والدولية بين الأطراف المتنازعة.
- العمل على تعزيز مسيرة مجلس التعاون الخليجي.
- العمل على تعزيز التعاون والتضامن العربي ـ العربي.

أدوات السياسة الخارجية الكويتية:

تتعـدد الأدوات التـي تسـتخدمها الـدول لتحقيـق أهـداف سياسـاتها الخارجيـة، «وعـلى الرغـم مـن أن أهـداف الدولـة يمكـن أن تكـون اقتصاديـة أو إيديولوجيـة، أو لحـل المشـكلات الدوليـة، فـإن المخـاوف الأمنيـة كانـت تهيمـن دائمًـا عـلى أجنـدة السياسـة الخارجيـة، ولـدى الـدول العديـد مـن الأدوات التـي يمكـن اسـتخدامها لتعزيـز سياسـتها الخارجيـة»[٤٧].

46 -jawad,Hindawi, The Foreign Policy of the American Administration: Research in Law and Politics, Beirut, Dar Al-Rafidain for Printing, Publishing and Distribution,2005.

47 - Clair, Apodaca, Foreign Aid as Foreign Policy Tool, Oxford University Press USA, 2020.pp.3-2.

«والأدوات في السياسة الخارجية تستخدم للتأثير على الحكومات الأخرى وتشكيل الشؤون الدولية لتناسب الدولة. بشكل عام، لدى الدول كثير من الأدوات، وهي بذلك تركز على تحقيق غايتين رئيستين في تعاملاتها مع الدول الأخرى في النظام الدولي: الحفاظ على الوضع الراهن وحمايته أو تغيير الوضع الراهن»[٤٨].

واستخدام كل هذه الأدوات أو بعضها؛ مثل الدبلوماسية، والدعاية، والمبادلات الاقتصادية والقوة المسلحة، والحرب السرية، والإعلام والرأي العام، يتم بدرجات متنوعة ويتوقف على الظروف والملابسات التي تحيط بالموقف وعلى المتغيرات الدولية المؤثرة، وسيتم في هذه الجزئية التركيز على الأدوات التي تعتبر من أهم الأدوات لسياسة الكويت الخارجية:

الدبلوماسية التقليدية:

يعتبر فهمنا لطبيعة الدبلوماسية أمرًا مهمًّا ليس لأهميتها الذاتية فقط، ولكن أيضًا لأن تعريف الدبلوماسية هو بمثابة تعريف لحدود مجال الدراسات الدبلوماسية. كانت الممارسات الدبلوماسية المبكرة نسبيًّا تهتم بشكل كبير بعملية معينة: فن التفاوض وكيفية استخدام التفاوض بفاعلية لتحقيق أهداف الدولة، «ولكن مع حلول القرن العشرين أصبح واضحًا أنه لم تعد عمليات التفاوض، ولكن الجهات التي تقوم بالتفاوض؛ أي الدول ومن يمثلها، هي محور علم الدبلوماسية، وقد قدم الدبلوماسي البريطاني هارولد نيكولسون تعريفًا بأنها: إدارة العلاقات الدولية من خلال المفاوضات، وهي طريقة يمكن من خلالها تكييف

48 - Glenn, Palmer, T Clifton Morgan, A theory of foreign policy. Princeton, NJ: Princeton University Press.2011.p5.

هـذه العلاقـات مـن قبـل السـفراء والمبعوثـين، إنهـا عمـل أو فـن الدبلوماسـية أكثـر مـن مجـرد المفاوضـات، بالإضافـة إلى دور الممارسـين[٤٩].

الدبلوماسية أو المبادلات الاقتصادية:

شـهد القانـون الـدولي المعـاصر في الآونـة الأخـيرة تطـورًا متشـعب الأبعـاد، امتـد إلى نـواح عديـدة، منهـا الميـدان الاقتصـادي، وأصبـح القانـون الاقتصـادي الـدولي تعبـيرًا عـن فـرع خـاص مـن مجـرى عـام، فجـاء القانـون الاقتصـادي الـدولي تعبـيرًا عـن مصلحـة إنسـانية مشـتركة وشـاملة، متسـمًا بطابـع المرونـة والتطـور؛ ليلبـي الحاجـات الدوليـة المتجـددة.

إن دولـة الكويـت ركزت على أداة الدبلوماسـية الاقتصادية لتحديد مسـار السياسـة الخارجيـة المسـتقبلية للدولـة المرتكـزة عـلى الانفتـاح الاقتصـادي نحـو تحقيـق الهـدف الرئيـس، وهـو تسـويق الكويـت عالميًّـا، ويتمثـل ذلـك في تعظيـم المنافـع وزيـادة هامـش المنـاورة السياسـية وبنـاء التحالفـات الاقتصاديـة مـع الـدول والتكتـلات الاقتصاديـة لتواكـب المتغـيرات العالميـة. «وتحقـق دولـة الكويـت صـدق نواياهـا الحميـدة تجـاه كافـة الـدول الصديقـة مـن خـلال المسـاعدات التنمويـة التـي تقدمهـا للـدول الناميـة والإسـلامية والعربيـة في إطـار الصنـدوق الكويتـي للتنميـة الاقتصاديـة.

الإعلام والرأي العام منطلقات لسياسة خارجية:

تقـوم وسـائل الإعـلام بخدمـة الأنظمـة السياسـية بطـرق مختلفـة، وتسـتخدم السياسـة الخارجيـة للـدول وسـائل الإعـلام كمعـاون لإيصـال رسـالتها بفاعليـة كبـيرة؛ بحيـث تخـدم وسـائل الإعـلام النظـام السـياسي بطـرق مختلفـة، وبشـكل

٤٩ -جيفـري إلـين بيجمـان، الدبلوماسـية المعـاصرة: التمثيـل والاتصـال في دنيـا العولمـة، ترجمـة: محمـد صفـوت حسـن، القاهـرة، دار الفجـر للنـشر،٢٠١٤، ص١٣.

مباشر وغير مباشر، كما تساعد وسائل الإعلام الحكومات في تكوين رأي عام حول قضية من القضايا، وتسعى من خلال ما تقدمه من معلومات إلى توحيد الناس خلف الحكومة»[٥٠]، ويرى الدكتور أنور الجزاف أن وسائل الإعلام لها وظائف تساهم في خدمة النظام السياسي، وهي[٥١]:

دعم التماسك الاجتماعي:

في وقت الأزمات، لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة، كتطبيقات التواصل الاجتماعي، إسهامات إيجابية وسلبية، وتسعى الحكومات من خلالها إلى توحيد الصفوف ودعم قيم الدولة وسياستها وتعمل على ترسيخها، وتكون في هذا السياق مؤيدة للبناء السياسي والاجتماعي القائم.

مخاطبة الوعي المجتمعي:

إضافة إلى عملية التأييد للنظام في مواجهة التحديات، فإن وسائل الإعلام تعكس قيم المجتمع ومعتقداته، ومن خلال ما تقدمه من مواد وأعمال تعبر عن الوعي الشعبي للمجتمع، ويمكن من خلالها دراسة المجتمع وفقًا لهذه المرتكزات.

غطاء اقتصادي:

تساهم وسائل الإعلام في توضيح الأوضاع الاقتصادية، والترويج للقيم والقواعد الاقتصادية، وتسعى دائمًا لإثبات فعاليتها؛ ومن ثم

50 -Brin Mcnair,An Introduction to political communication,3rded. London:Routledge,2003,p.55.

٥١ -أنور عبدالوهاب مساعد الجزاف، دكتواره علوم الإعلام والاتصال، مقابلة أجرتها الباحثة، الكويت،٢/ ١/ ٢٠١٩.

فإن وظيفة خدمة النظام الاقتصادي تعتبر وظيفة إيجابية تسعى وسائل الإعلام إلى تحقيقها.

الإعلام في السياسة الخارجية:

توجد علاقة وثيقة بين الإعلام والسياسة، ومع تطور التكنولوجيا الحديثة وبروز منصات التواصل الاجتماعي أضحت هذه المنصات هي صاحبة المبادرات الأولية لقياس الرأي العام وتنفيذ الأجندات السياسية بشكل مباشر وغير مباشر[٥٢]. وتقوم وسائل الإعلام بدور بارز ومهم في السياسة الخارجية للدول، وتسعى إلى تأييد هذه السياسة، وقد تم تحديد ثلاثة أدوار لوسائل الإعلام في السياسة الخارجية للدول، وهي[٥٣]:

- **دور المراقب**: حيث تراقب السياسات الخارجية للدول، وتقوم بفضح قضايا الفساد السياسي في شتى بلدان العالم.
- **دور المشارك**: حيث تقوم المشاركة في السياسة الخارجية من خلال المساهمة مع السياسيين في صنع القرار، وتقديم المعلومات لصناع القرار وتأثيرها في ذلك.
- **دور المحفز**: تقود وسائل الإعلام بمساعدة السياسيين في تغيير مفاهيم الناس بما يساعد في دعم السياسة الخارجية.
- **دور التعبئة وتشكيل الرأي العام**: «تعتمد السياسات الخارجية لبعض الدول مؤخرًا على تجنيد مجموعات ضغط وتأييد عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي بشكل ملفت سواء عبر شخصيات حقيقية لها

٥٢ - أنور عبد الوهاب الجزاف، مرجع سابق.
٥٣ - أحمد قران الزهراني، السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،٢٠١٥، ص١٥٠،١٥١.

إسهاماتها المجتمعية أو عبر حسابات وهمية تخدم أجندات الدول السياسية، فالخطاب السياسي لمعالجة الأزمات السياسية يرسم ويحاك ويبدأ عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتشير البيانات إلى أن تطبيق «تويتر» قام بتعطيل ٤٢٦٥ حسابًا وهميًا بدول عربية وغلق ٢٦٧ حسابًا مرتبطًا بحكومات، فكانت تلك الحسابات تقوم بتضليل إعلامي طالت دولًا، ومنها ما يقوم بتوسيع انتشار الدعم المتواصل لبعض الحكومات، فالأنظمة السياسية تحكم سيطرتها على أغلب وسائل الإعلام التقليدية ومازالت تحكم سيطرتها على بعض المؤثرين عبر منصات التواصل الاجتماعي لتنفيذ السياسات داخليًا وخارجيًّا»(٥٤).

ويرى الدكتور الجزاف أن تطبيقات التواصل الاجتماعي تلعب دورًا فاعلًا في السياسة الخارجية للدول، التي تبنى وفق المعطيات الإقليمية والدولية، وتهدف إلى التأثير في مضمون الخطاب السياسي في العلاقات بين الوحدات الدولية، ومن خلال الإعلام يستطيع صناع القرار توضيح وترجمة خطواتهم في السياسة الخارجية وإيصال آرائهم، فيتم إدراجها ضمن الأدوات الرمزية، وتحديدًا الدعائية لتلك الحركة النشطة الموجهة للتأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الدول.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن السياسة هي مجال الاتصال والتواصل السياسي؛ بمعنى أن الخطاب السياسي يبقى مجردًا ومحصورًا ومحدد الأثر، ما دام لم يخضع لعملية تلجأ لوسيط لبلوغ الهدف ذاته، إما الأدوات المكتوبة التقليدية، وإما وسائط الاتصال الإذاعي والتليفزيوني، أو بنية

٥٤ - أنور عبدالوهاب الجزاف، دور الحسابات الوهمية لتطبيق تويتر في عملية تشكيل الرأي العام في المجتمع الكويتي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد١٧٧، المجلد،٤٦، جامعة الكويت،٢٠٢٠، ص١١١،١١٠.

الإعلام الجديد الذي حملته الثورة الرقمية، وتمت ترجمته على مستوى شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية التي تفرعت عنها. بالمقابل، يبقى البعد الاتصالي والتواصلي الذي يثوي خلفه الساسة، غير ذي جدوى كبرى إذا لم يتم الاتكاء في ذلك، على منابر إعلامية واتصالية تفسح له في المجال للشيوع والرواج بين الجماهير. والقناعة الثابتة ــ إذن ــ أنه لا سياسة دون تواصل، ولا تواصل سياسيًا دون توافر خطاب سياسي تركب الأدوات الإعلامية والاتصالية ناصيته لتطول الجمهور المتلقي[٥٥].

إن الاهتمام بالسياسة الخارجية الكويتية من قبل النظم السياسية يحظى ببالغ الأهمية؛ وذلك بسبب التطورات التكنولوجية العالية التي جعلت التواصل بين الدول أكثر سهولة، وزادت الاعتمادية المتبادلة بين الدول. «فإسهامات وسائل الإعلام لا جدال فيها في السلوك الدولي ورسم مسارات السياسات الخارجية» [٥٦]. «وهكذا تجاوز الإعلام كونه أداة تابعة للعمل السياسي؛ ليدخل في صميم العمليات السياسية الداخلية والخارجية من البداية إلى النهاية»[٥٧].

٥٥ - يحيى اليحياوي، في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، ٢٠١٣،ص٦.

56 - Filiz Coban, The Role of the Media in International Relations: From the CNN Effect to the Al –Jazeere Effect, Journal of International Relations and Foreign Policy, December 2016, Vol. 4, No. 2, pp. 61-45

٥٧ -هارون حسن، الإعلام والسياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية- دراسة حالة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٢٠، ص٨.

المبحث الثاني

مفهوم الأزمات السياسية: الآثار والحلول

أصبحت الأزمة جزءًا مرتبطًا بحياة الإنسان وتشكل مصدر قلق للقادة والمسؤولين والمواطنين على حد سواء؛ وذلك لصعوبة السيطرة عليها بسبب التغيرات الحادة والمفاجئة في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وضعف الإدارة المسؤولة في القدرة على تبني نموذج ملائم للتغيرات من جهة أخرى. وبهذا كان من الضروري فهم الأزمات وإدارتها وأسباب نشوئها فهمًا دقيقًا وواضحًا؛ بحيث تختلف أشكالها ووقتها ودواعي تصعيدها. وارتبط وجود الأزمات بوجود الإنسان على الأرض؛ فهي ليست سمة من سمات العصر الحالي؛ كونها وجدت منذ بدء الخليقة، وهذا ما أكده القرآن الكريم في مواضع مختلفة، فضلًا عما أورده العديد من الكتاب والباحثين في هذا الموضوع.

«وقد بدا الفكر الإداري والسياسي مع منتصف الستينيات يتحدث عن الأزمات ومفهومها وخصائصها وأنواعها وأسباب نشوئها والآثار المترتبة عليها وكيفية إدارتها، ومن هنا نشأ مصطلح الأزمة وإدارتها وكيفية التعامل معها، وبدأ يشير إلى دور الدولة في مواجهة الأزمات المفاجئة والظروف الطارئة والحروب»[٥٨].

٥٨ -حامد الحدراوي؛ كرار الخفاجي، أسباب نشوء الأزمات وإدارتها دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي، مجلة الكوفة، العدد ٥، ٢٠١٠، ص١٩٣-٢١٤.

وقد تسببت الأزمات في العقود الماضية في خسائر كبيرة وأضرار جسيمة كما أثرت على حياة مئات من المنظمات في جميع أنحاء العالم، ومن هنا باتت تعد ـ بلا شك ـ عقبات رئيسة في طريق تنمية هذه المنظمات وتطورها. وفي عالم اليوم أصبح موضوع الأزمات يمتلك أهمية خاصة تميزه عن باقي الموضوعات ذات العلاقة؛ نظرًا لما تمثله الأزمات من تهديد للكيان برمته ووجوده وبقائه، ويتجاوز المستوى الفردي ويتعداه إلى مستوى المنظمات والمؤسسات والدول.

الأزمة: التعريفات والمفاهيم:

تعدد مفهوم الأزمة وتعريفها وماهيتها وأبعادها، واجتهد كثير من السياسيين والأكاديميين في تحديدها وتأطيرها، ولكن ما يهمنا هنا الأزمات السياسية والمجتمعية والتحولات التاريخية والجيوسياسية المصاحبة لها التي أفرزتها التداعيات في دول الخليج العربي تحديدًا.

ماهي الأزمة؟ «إنها تنامي الفوضى وغياب اليقين ضمن نظام ما (سواء أكان فرديًّا أم جماعيًّا). وتنجم هذه الفوضى عن تجميد الآلية التنظيمية، وآلية الضبط على وجه الخصوص (الارتجاعات السلبية Negative feedbacks)، أو تتسبب فيها. وينجم عن هذه الفوضى تصلبات في النظام من جهة، فيما تفتح إمكانات كانت مكبوتة من جهة أخرى، فتتطور الأخيرة بصفة جامحة، بينما تتحول الاختلافات إلى تعارض والتكاملات إلى تضاد»[٥٩].

٥٩ -إدغار موران، في مفهوم الأزمة، ترجمة: بديعة بولية، دار الساقي، بيروت،٢٠١٨، ص١٢.

المبحث الثالث

الوساطة: المسارات والإسهامات

نشأ مفهوم «الوساطة» والممارسات المتعلقة به كجزء من إدراك أن البلدان المعرضة لخطر النزاع تستفيد من مهارات ومعرفة ومشاركة الدول أو الأفراد الرئيسيين من السياق محل الاهتمام. فالسلام، في نهاية الأمر، يتطلب بذل الجهود المتواصلة، التي تسبق كثيرًا التوقيع على اتفاق سلام «رسمي»، وتتواصل طويلًا في أعقابه. فالخلافات حول الإصلاحات، والاحتكاكات بشأن الموارد الطبيعية، والنزاعات التي تنشأ نتيجة مراحل الانتقال السياسية، تتطلب جميعها التفاوض والحوار والوصول إلى حلول وسط بصورة مستمرة. ومع ظهور تحالفات جديدة وتعثر التحالفات القديمة، فإن مخاطر أن تؤدي الخلافات إلى تأجيج النزاع ـ على كل من المستوى المحلي والمستوى الدولي- تصبح واقعية بدرجة متزايدة. «ولا تحدث التحولات السياسية، ولاسيما في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، عبر مسار بسيط أو سلس؛ فالطريق لبناء السلام يعتريه توترات، بما يثير اضطرابات تؤثر على النسيج السياسي والاجتماعي بطرق عميقة، وأحيانًا غير متوقعة»[٦٠].

٦٠ -الأمم المتحدة، دعم الوساطة الداخلية: تعزيز القدرة على مجابهة النزاعات والاضطرابات، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤، ص١.

وتمثل الوساطة «وسيلة من أكثر الوسائل فعالية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. لكن تحقيق الفعالية في عملية الوساطة يتطلب أكثر من مجرد تعيين شخص رفيع المستوى؛ ليكون بمثابة طرف ثالث؛ إذ يتعين في كثير من الأحيان إقناع الأطراف المتخاصمة بمزايا الوساطة، ويجب أن تكون عمليات السلام مدعومة بشكل جيد، سواء على المستوى السياسي أو الفني أو المالي. وجهود الوساطة المضطلع بها على أساس مجزأ دون تنسيق محكم - وإن كانت مدفوعة بأفضل النوايا - لا تساهم في النهوض بهدف تحقيق سلام دائم»[٦١].

ويقر ميثاق الأمم المتحدة بالوساطة باعتبارها وسيلة مهمة للتسوية السلمية للمنازعات والنزاعات، وقد أثبتت أنها أداة فعالة لمعالجة النزاعات بين الدول وداخلها على حد سواء. كما طورت الأمم المتحدة -بشأن التسوية السلمية للمنازعات بين الدول (١٩٩٢) - مفهوم الوساطة وما زال يشكل مرجعًا مفيدًا[٦٢].

وبناء على ما تلاحظه كلاسيكيات الفلسفة السياسية، فإنّ للوساطة مواصفات وشروطًا ينبغي على الجهة المعنية أن توفّرها لأجل النجاح في مهمّتها. ومن الشروط المتوافق عليها بين فقهاء القانون الدولي[٦٣]:

- أن تكون الجهة أو الجهات المتوسطة، حيادية بين الطرفين المتنازعين ومقبولة منهما.
- أن تتوفر الرغبة لدى الطرفين المتنازعين بإجراء الوساطة من جانب طرف متوافق عليه.

٦١ - بان كي - مون، توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠١٢، ص١.
٦٢ - المرجع السابق، ص٢.
٦٣-محمود حيدر، الوساطة بما هي أطروحة لبنانية، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٣/ فبراير/ ٢٠١١.

- أن تقدم الدولة الوسيطة وساطتها بملء إرادتها، دون أن تكون مرغمة على ذلك.
- أن تكون الدولة، أو الجهة المعنيّة بالنّزاع، حرّة في قبول الوساطة أو رفضها؛ لأن الوسيط ليس قاضياً يفرض الحلّ الذي يؤمن بعدالته. وأن نتيجة الوساطة ليست إلزاميّة، ولا يمكن فرضها على الطرفين المتنازعين.

أنواع الوساطة[٦٤]:

١. **الوساطة الفردية**: يقصد بالوساطة الفردية قيام فرد واحد بالتوسط بين الأطراف المتنازعة سواء كان شخصًا طبيعيًّا أم اعتباريًّا أم مجموعة من الأشخاص.

٢. **الوساطة الجماعية**: هي التي تقوم بها مجموعة من الشخصيات المرموقة كلجان الحكماء مثلًا، أو دولتان أو أكثر في إطار منظمة دولية أو إقليمية، وعلى الرغم من أن جهود الوساطة الجماعية تتم في إطار مثل هذه المنظمات فإنها تُسهم بشكل أو بآخر في تهدئة الصراع أو النزاعات بين الأطراف.

٣. **الوساطة المزدوجة**: وهي صورة خاصة من الوساطة، يلجأ إليها في حالة المنازعات الخطيرة التي تهدد السلم، ومؤداها أن تختار كلتا الدولتين المتنازعتين دولة أجنبية تعهد إليها بأن تتولى المفاوضة بشأن النزاع القائم، وتعمل الدولة المختارة أولًا على عدم قطع العلاقات السلمية بين طرفي النزاع، ثم تقوم بالمفاوضة بينهما في أمر تسوية،

٦٤ - سمرا أبوركبة، الوساطة لحل المنازعات الدولية: قضية لوكربي دراسة حالة، ١/ ٦/ ٢٠١١.

على ألا تتعدى المدة التي تستغرقها في هذه المهمة ثلاثين يومًا، يتمتع في أثنائها طرفا النزاع بالكلام والحوار بشأن النزاع القائم بينهما.

٤. **الوساطة القضائية**: يمكن أن تكون الوساطة قضائية، وهذا معناه أن القضاء يحيل على وسطاء معينين ضمن قائمة أسماء الوسطاء المعتمدين لدى المحاكم، وهم محامون قدماء متفرغون للوساطة أو قضاة متقاعدون، أو خبراء في أي ميدان، يعملون في غالب الأحيان في القطاع الخاص.

٥. **وساطة الاتفاقية**:الوساطة الاتفاقية هي التي يتفق عليها الطرفان من غير أن يكون هناك أي نزاع أمام المحكمة، وفيها يتوجه الطرفان مباشرة إلى الوسيط المتفق عليه، إما في عقد سابق وإما في عقد لاحق بعد نشوب النزاع.

٦. **الوساطة القانونية**: قد تكون هناك وساطة تشريعية عندما ينص قانون على إحالة الطرفين على الوساطة قبل المرور إلى مرحلة المحاكم. والفرق بين الوساطة والتحكيم فرق جوهري؛ إذ إن هذه الأخيرة تهدف إلى توصل لحل ودي يصوغه الأطراف أنفسهم، بفضل تدخل طرف ثالث محايد وهو الوسيط، على عكس التحكيم الذي يفصل في النزاع بإصدار حكم يفرض على أطراف النزاع[٦٥].

٦٥ – سمرا أبو ركبة، مرجع سابق.

المبحث الرابع

مؤهلات دولة الكويت لدور الوسيط

يعتبر دور الوسيط من أهم خصائص سياسة الكويت الخارجية، خصوصًا خلال المرحلة الأولى التي أعقبت استقلال البلاد في عام ١٩٦١. وكانت أول تجربة للكويت للقيام بدور الوسيط بعد استقلالها قد حدثت في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وذلك عندما قامت بالوساطة بين مصر والسعودية لحل الصراع الذي ظهر بين الدولتين في اليمن. وقد زار رئيس الوزراء الكويتي حينها، الشيخ صباح السالم، الرياض، في ١٩٦٥، واجتمع مع الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود لبحث الأزمة في اليمن، كما استضافت الكويت في عام ١٩٦٦ اجتماعات بين الأطراف المصرية والسعودية واليمنية. وفي نهاية الستينيات، أسهمت الكويت بجهود وساطة لحل قضية مطالبة شاه إيران بالبحرين، وانتهت بإجراء استفتاء شعبي واستقلال البحرين في عام ١٩٧١. كما سعت الكويت إلى حل النزاع بين باكستان وبنغلاديش في بداية السبعينيات من القرن الماضي [٦٦].

٦٦ -فيصل،أبوصليب،الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة، قطر،مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٧،ص١.

كل هـذه الوسـاطات المعروفـة والعلنيـة تشـير إلى أن الكويـت «بلـد الوسـاطات»، ولكـن مـا الـذي يؤهلها لهذا الـدور؟ تـرى الباحثة أن الأسـباب التاليـة مـن أهـم المقومـات التـي تدعـم دور الكويـت كوسـيط في الأزمـات:

أولاً ـ لا توجد أطماع:

يـبرز دور الكويـت في الخليـج والمنطقـة العربيـة في محاولـة حـل الخلافـات والنزاعـات بـين الـدول والتدخـل لإنهـاء أي توتـر في العلاقـات، وهـذا يـأتي لعـدم وجـود أطـماع لديهـا أو تطلـع إلى ممارسـة نفـوذ داخـل دول المنطقـة.

ومـن ثـم فـإن الكويـت ليسـت في نِدِّيَّـة مـع أحـد في هـذه الأدوار التـي تقـوم بهـا، وهـو مـا يجعلهـا طرفًـا مؤهـلًا للعـب الوسـاطة وليسـت في محـل منافسـة مـع أحـد.

ثانياً ـ مكانة أمير الكويت:

كـما يـبرز دور الكويـت في أن أحـد العوامـل الهامـة في هـذا الأمـر هـو مكانـة أمـير الكويـت صبـاح الأحمـد الصبـاح، الـذي يؤكـد أنـه يكَـرِّس كل جهـده لمسـألة أمـن واسـتقرار الخليـج خاصـة مـع كـبر سـنه؛ وهـو مـا جعلـه محـل تقديـر مـن قبـل كل الـدول العربيـة.ولم تدخـل الكويـت في أزمـات مـع دول المنطقـة؛ مـا يعـزز قـدرة أمـير الكويـت عـلى تحييـد دولتـه عـن الصراعـات التـي تعصـف بالمنطقـة، أو الخلافـات عـلى بعـض المكاسـب. وفي بعـض الأحـوال يكـون اللجـوء إلى الكويـت، وهـو مـا ظهـر مـن خـلال الأزمـة بـين الإمـارات وسـلطنة عـمان، كـما أن أمـير الكويـت لا يدخـر جهـداً في حـل الخلافـات بـين الـدور، وكانـت وسـاطة الكويـت قـد بـدأت منـذ السـاعات الأولى لبـدء المقاطعـة.

ثالثاً ـ علاقات جيدة:

وتبرز علاقات الكويت الجيدة بكل الأطراف وعدم وجود خلافات مع بعض الدول، أو بالأحرى عدم اتخاذ صف طرف على حساب آخر، وهو ما يجعلها طرفاً حيادياً يصلح أن يلعب دور الوساطة. وقد ذكر كثير من السياسيين أن الحديث والصمت في الأزمة الخليجية صعب جداً، خاصة أننا في الكويت التي اختارت بحكمة قيادتها موقف الحياد وعلى مسافة واحدة من الجميع. وأشار إلى أن الكويت أوجدت لها قوة ناعمة بعدما لعبت وعلى مر التاريخ الخليجي دور الوسيط في الخلافات الإقليمية الخليجية، والشواهد في التاريخ كثيرة، وهو ما استمرت عليه اليوم،خاصة أن طرفي الخلاف يثقان بالوساطة الكويتية التي نأمل أن تكلل جهودها بالنجاح، والكويت تقوم بدور المصالحة منباب المصلحة الخليجية وضرورة تقارب الإخوة، ناهيك عن محاولة الحفاظ على وحدة الصف الخليجي[٦٧].»والعديد يتوقع دوراً توسطياً من دولة الكويت للعديد من مشكلات المنطقة ونزاعاتها، وتعرف الكويت أن السلام والتعاون فيما بين دول وشعوب العالم ليس معنى من معاني الخير المتأصلة في شعبها فقط، وإنما بحاجة أيضاً إلى براجماتيكية ملحّة ولأسباب جيوبولوتيكية واضحة[٦٨].

٦٧ -شفيق الغبرا، ظافر العجمي،التيار العروبي: وساطة الكويت الأمل لحل الأزمة الخليجية، صحيفة القبس الكويتية،٢٤/ أكتوبر/ ٢٠١٧

https://alqabas.com/article/451358

٦٨ ٢- -منيرة السلطان، الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢، ص٩٠.

الفصل الثالث

(نماذج تطبيقية على أداة الوساطة الكويتية في الأزمات الخليجية من ١٩٨١-٢٠١٨).

المبحث الأول: الكويت ودور الوساطة بالأزمة الحدودية بين دولة قطر ومملكة البحرين.

المبحث الثاني: الكويت ودور الوسيط بين الإمارات وسلطنة عُمان.

المبحث الثالث: مبادرات الكويت لاحتواء الأزمة اليمنية.

المبحث الرابع: قضية مقاطعة دولة قطر نموذجًا لسياسة الوساطة.

المبحث الأول

الكويت ودور الوساطة في الأزمة الحدودية بين دولة قطر ومملكة البحرين

يكاد يجزم الباحثون في الجغرافيا السياسية بأن قضايا الحدود تعد أبرز العوامل المؤثرة في توجيه السياسات الدولية، وأن قضية الحدود لا يفقدها الزمن أهميتها، فتعكير العلاقات وإعاقة التنمية الاقتصادية وعرقلة التعاون المشترك وتهديد السلام هو رهن إطلالة خلاف حدودي على ساحة الأحداث.

و«تعتبر القضية الحدودية بين قطر والبحرين من أهم قضايا الحدود في منطقة الخليج؛ حيث تأثرت الحدود بين البلدين بالقرارات البريطانية الصادرة للأعوام ١٩٣٩-١٩٤٤ حول عائدية مجموعة جزر حوار ومنطقة الزبارة وترسيم الحدود بينهما عام ١٩٤٧، وتم بموجبها تحديد عائدية الجزر في المنطقة البحرية بين البلدين، وقد تبع هذه القرارات اعتراضات كل من البحرين وقطر؛ لتظهر بذلك الادعاءات الحدودية من قبل الجانبين، التي استندت إلى أسس متباينة، كان من أبرزها مشكلات الجوار الجغرافي والادعاءات التاريخية، كما كان للمعاهدات التي وضعتها الدول الاستعمارية دور في تفعيل مشكلات الحدود بين البلدين، فضلًا عن ادعاءات ممارسة السيادة والولاء القبلي»[٦٩].

٦٩ -مجيد شهاب، الترسيم الحدودي النهائي بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، مجلة آداب الكوفة، العدد الخامس، العراق، ص١٠٠-١٠١.

«وعلى النحو ذاته تفجر النزاع الحدودي بين قطر والبحرين واتخذ مسارًا متصاعدًا، وشهد تصعيد قطر النزاع إلى محكمة العدل الدولية ضد رغبة البحرين التي نادت بوساطة خليجية داخل مجلس التعاون؛ مما اعتبرته قطر محاولة للاستناد إلى الثقل السعودي الموالي للبحرين والمناوئ لقطر، وذلك قبل أن يعود البلدان في مارس ١٩٩٥ إلى طلب وساطة خليجية لتجميد النزاع أو محاولة حله عبر الوساطة»[٧٠]. «وساد الهدوء في العلاقات بين قطر والبحرين بعد حل الخلافات الحدودية بقرار محكمة العدل الدولية، وخلص تبادل زيارات الأميرين إلى تشكيل اللجان العُليا في القضايا الاقتصادية المشتركة»[٧١].

٧٠- صالح سالم، تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي، ٢٠٠٧، ص١٥.
٧١ - مفيد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر ١٩١٣ – ٢٠٠٨، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١١٨.

المبحث الثاني

الكويت ودور الوسيط بين الإمارات وسلطنة عمان

«بدأ أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح وساطة بين الإمارات وسلطنة عُمان، على خلفية تأزم العلاقات بين البلدين. وأكدت وكالة الأنباء العمانية أن السلطان قابوس استقبل بحصن الشموخ بسلطنة عمان أمير الكويت والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات حاكم دبي والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي؛ حيث توجه سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى أبو ظبي أولًا؛ ليلتقي رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ثم غادر إلى سلطنة عُمان للتباحث مع السلطان قابوس، وعاد إلى أبو ظبي مجددًا.

وتهدف هذه الوساطة إلى احتواء الأزمة بين البلدين، وقد أشارت كثير من وسائل الإعلام إلى أن أمير دولة الكويت «يتحرك لاحتواء الأزمة وتداعياتها، خصوصًا في ظل الظروف الحرجة والدقيقة والخطرة التي تمر بها المنطقة العربية. وتأتي هذه الوساطة الكويتية بعد يوم واحد من زيارة وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي إلى الكويت، نقل فيها للقيادة السياسية أبعاد الأزمة مع الإمارات وتأثيرها في مسيرة مجلس

التعاون، وقد تكللت مساعي سموه الخيرة؛ بالنجاح الأمر الذي عكس المكانة الطيبة التي يتمتع بها سموه ــ حفظه الله ورعاه ـ لدى أشقائه قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وجسد روح المسؤولية والحكمة والنظرة البعيدة لسموه، حفظه الله»[٧٢].

٧٢ –موقع الديوان الأميري – دولة الكويت: http://www.da.gov.kw/ara/hhamir/initiatives.php

المبحث الثالث

دولة الكويت ودورها في حلّ الأزمة اليمنية

إن ما شهده اليمن على مدى عقود من ضعف في السلطة ونزاعات داخلية، أدَّى بالضرورة إلى التدخلات الخارجية المتكررة التي عانى منها. فإن اختلاف وجهات النظر حول أحداث اليمن وطريقة معالجتها، وتأثيرها على مصالح دول مجلس التعاون الخليجي، أوجد حالة من التوتر في المنطقة.

وكشف التاريخ بجلاء عن دور بارز للكويت في اليمن منذ ثورته في ١٩٦٢، التي وقعت بعد سنة وربع السنة من استقلال الكويت؛ فقد اعترفت بالنظام الجمهوري في اليمن بعد أقل من ستة أشهر على قيام الثورة، وقدمت له مساعدات سخية في المجالين: التعليمي والصحي، وتمثل جامعة صنعاء والمستشفى الذي أنشأته الكويت في العاصمة اليمنية خير دليل على العون الكويتي الصادق لليمن، الذي لعب دورًا أساسيًّا ــ من دون شك ــ في تنميته بعد الثورة. وقد أهلت العلاقات الطيبة مع كل من مصر والسعودية واليمن الكويت للقيام بدور نشط للوساطة في الصراع بين الجمهوريين والملكيين في اليمن في ستينيات القرن الماضي، اعتبارًا من مؤتمر القمة العربية في القاهرة ١٩٦٤. ويواصل أمير الكويت بإخلاص جهوده

لإنقاذ اليمن في هذه الظروف العصيبة؛ فيبادر بلقاء وفدي المفاوضات اليمنية كل على حدة، بعد أن أحس بأن المفاوضات تواجه عقبات حقيقية، ويقنعهما بضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات والموافقة على جدول الأعمال المتفق عليه مسبقًا، والمنبثق عن قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ [٧٣].

ومن خلال العمل الدؤوب لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح تؤمن الكويت بأن أي مساعٍ لدعم اليمن وإخراجه من محنته لابد أن تنطلق من خلال المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعم جهود المبعوث الدولي إلى اليمن، وذلك من خلال استضافتها للمشاورات اليمنية لمدى ثلاثة أشهر، وسخرت كل الإمكانات المتاحة؛ لتمكينهم من التوصل إلى اتفاق سياسي؛ وذلك انطلاقًا من واجب دولة الكويت الإنساني وعلاقاتها مع اليمن[٧٤].

وفي سياقات الأزمة اليمنية كانت الكويت أول من سارعت إلى الدعوة لحوار يجمع الأطراف المتقاتلة باليمن، وتمكنت فعليًّا، في شهر أبريل ٢٠١٦، بعد عام من اندلاع الحرب، من عقد أول مفاوضات في العاصمة الكويت. وبعد مفاوضات استمرت زهاء ثلاثة أشهر لم يتوصل الفرقاء اليمنيون إلى اتفاق لحل الأزمة، ولم ينفذوا إجراءات لبناء الثقة، ومن بينها الإفراج عن المعتقلين. وعقب مفاوضات السويد التي عقدت نهاية ٢٠١٨، أعلنت الكويت استعدادها لاستضافة مراسم التوقيع على اتفاق سلام بشأن اليمن في حال توصل الفرقاء إلى تسوية.

٧٣ - أحمد يوسف أحمد، الكويت والمعضلة اليمنية، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، - ٣ مايو،٢٠١٦. https://rawabetcenter.com/archives/26053

٧٤ - علي راشد الوميع، الدبلوماسية الكويتية ودورها في الأزمة اليمنية ٢٠١١-٢٠١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية آل البيت،٢٠١٧.

المبحث الرابع

قضية مقاطعة دولة قطر نموذجًا لسياسة الوساطة

دولة الكويت الوسيط في أزمة قطر:

تحتل الدائرة الخليجية المرتبة الأولى في اهتمامات السياسة الخارجية لدولة الكويت، بوصفها جزءاً من الأمن القومي الكويتي؛ ولذلك تحرص قيادة دولة الكويت على استقرار دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز التعاون فيما بينها؛ حفاظًا على المصالح المشتركة بينها، في وقت تحيط بها الصراعات وتهددها الأطماع الإقليمية والدولية.

وبالنظر بعمق إلى الوضع العام بين دول مجلس التعاون نرى تصدعًا واضحًا في العلاقات بينها؛ وهو ما أدى في يونيو ٢٠١٧، إلى نشوء أزمة مجلس التعاون التي نشهدها اليوم، وتطور الأمر إلى صدع مروع أضر بشدة بأي شعور بالأمن والتضامن الاقتصادي في الخليج العربي.

ويبدو أن الخلاف الحالي غاية في العمق؛ لدرجة أنه حتى لو تم توحيد دول مجلس التعاون الخليجي مجددًا، فإن الوحدة الاقتصادية والعسكرية الخليجية قد لا تعود إلى ما كانت عليه سابقًا. لقد استخدمت وسائل الإعلام الرسمية في بعض دول الخليج وتطبيقات التواصل الاجتماعي في مهاجمة دول مجلس التعاون الأخرى وقادتها، وبلغت مستوى غير

مسبوق؛ مما سمح لشعوب مجلس التعاون الخليجي في تبادل الاتهامات والشتائم التي أدت إلى تفكيك مجتمعات هذه الدول، التي كان يجمعها الكثير من التقاليد المشتركة والجذور القبلية والعلاقات الاجتماعية.

والقول بأن أزمة مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٧ كانت معقدة بالنسبة لدول شبه الجزيرة العربية وما حولها ـ هو قول لا يفي الواقع حقه؛ إذ إن سنوات من الخلافات المتراكمة المعلنة والمخفية أسهمت في تصاعد حدة الصراع حتى ظهر للعلن من خلال قطع العلاقات مع قطر، وإغلاق الحدود معها: برًّا وبحرًا وجوًّا. «ومن المؤكد أن هذه الأزمة الخليجية أطاحت بالنظرة التي كانت سائدة من قبل والتي تخص قوة التضامن المشترك بين جميع دول المجلس»[٧٥].

وكانت الكويت وسيطًا في مجلس التعاون الخليجي منذ أول أزمة ٢٠١٣-٢٠١٤ بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى؛ بسبب علاقاتها الجيدة مع جميع دول المجلس ولديها مسافة متساوية مع كل منها؛ مما سمح للكويت بالتصرف بطريقة محايدة.

«ومن خلال تتبع الأزمة تشير البدايات إلى أن بوادر أزمة ٢٠١٧ بدأت بوسائل الإعلام قبل الاجتماع الأمريكي الخليجي بالرياض في مايو ٢٠١٧، وحملت معها كثيرًا من الاتهامات والشكوك بشكل غير مسبوق، وبالنظر للسيطرة المركزية، فإن التغير في أولويات الدولة سمح لوسائل الإعلام أن تكون وسيلة أساسية لتعميم السماح للأنظمة بالتحول من الحلفاء إلى الأعداء. وسرعان ما تبعه قطع العلاقات الدبلوماسية،

٧٥ -خالد الجابر، سيغورد نيوباور، أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط، قطر، دار الوتد للنشر، ٢٠٢٠،ص١٢.

فضلًا عن اتهامات لقطر بدعم الإرهاب، وتعزيز العلاقات مع إيران، وزعزعة استقرار الأنظمة الخليجية الأخرى. أمير الكويت، سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، زار بسرعة الرياض والدوحة وأبو ظبي؛ لتفادي الأزمة»[٧٦]. وفي كل الأحوال كانت مواقف أطراف النزاع بين الترحيب بوساطة أمير الكويت وعدم الممانعة فيها، وبين رفضها نتيجة موقف الكويت للحياد في هذه الأزمة، وحتى لو لم يكن معلنًا بشكل رسمي؛ فدولة الكويت تعرضت لكثير من التجريح غير الرسمي في منصات التواصل الاجتماعي؛ وهو ما لا يخفى على المتابعين لأحداث الأزمة.

وعلى الرغم من أن وساطة أمير الكويت لم تقدم نتائج نهائية ملموسة وحلًّا نهائيًّا ودائمًا للأزمة الخليجية -حتى كتابة هذا البحث- ولكن ما تزال هذه الوساطة مستمرة، وبتشجيع من أطراف عديدة: إقليمية ودولية وعالمية.

76 -Marwan Kabalan, David B. Des Roches,elt, The GCC Crisis at One Year Stalemate Becomes New Reality, Arab Center ,Washington DC,2018,p25.

النتائج:

من خلال الدراسة والتحليل لأزمات دول مجلس التعاون الخليجي ودور دولة الكويت في الوساطة بين الدول الخليجية، فقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

١ـ ترتكز سياسة الكويت الخارجية على تدعيم علاقاتها وتقويتها مع جميع الدول على المستويات العربية والإقليمية والدولية.

٢ـ تلتزم الكويت في مواقفها بالحياد الإيجابي بين الدول.

٣ـ تعتمد سياسة الكويت الخارجية على طي صفحات الماضي وتجاوز الخلافات القديمة لتبني مستقبل أفضل مع جميع الدول.

٤ـ تبني الكويت لها مركزًا صلبًا عالميًّا من خلال مبادرات السلام واتباع سياسة عدم الانحياز.

٥ـ تُشير نتائج الدراسة إلى أن الكويت تضع في مقدمة أولوياتها استقرار منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون، وتحاول بشتى الطرق والإمكانات المتاحة إبعادها عن أي أزمات داخلية أو خارجية.

٦ـ قامت الكويت بدور كبير في الأزمة بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

٧ـ تُوضح النتائج حرص الكويت على إنهاء الأزمة في اليمن؛ ومن ثم قدمت جميع الإمكانات وتسهيل عملية الحوار بين المتنازعين على أرضها.

٨ـ تُوضح نتائج الدراسة أن دولة الكويت تقوم بوساطة مدعومة بتوافق دولي لإنهاء الأزمة الخليجية.

٩ـ تُشير نتائج الدراسة إلى أن الوساطة الكويتية في قضية الأزمة الخليجية لم تحقق النتائج المؤثرة، حتى وقت إنهاء هذه الدراسة.

١٠ـ تبين النتائج أن دولة الكويت تواصل العمل الدؤوب لإنهاء الخلاف بين الأشقاء الخليجيين.

الفصل الرابع

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى تعرّف محددات السياسة الخارجية الكويتية؛ومن ثم التنبؤ بتوجهاتها المستقبلية، وذلك عن طريق ركائز السياسة الخارجية ومبادئها، التي تنطلق منها توجهاتها وأهدافها، ومعرفة طبيعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه جوارها الإقليمي، وذلك من خلال معرفة المحددات التي دفعت دولة الكويت إلى الاهتمام بتلك الدول، سواء كانت محددات داخلية فرضها الواقع الداخليفي الكويت، أو خارجية فرضتها التغيرات الدولية والإقليمية، هذا، بالإضافة إلى معرفة الآليات التي اتبعتها الكويت لحماية كيانها واستقلالها تجاه جوارها الإقليمي وعلاقتها تجاهه وتعرّف دور دولة الكويت كوسيط في النزاعات في المنطقة.

وقامت الباحثة ـبعرض مفصل للإطار المنهجي بداية من الأهمية وإشكالية الدراسة والمنهج المستخدم بالدراسة وحدود الدراسة، وصولاً إلى الدراسات والأدبيات السابقة تناولت من خلالها موضوعات وقضايا أسهمت في صياغة مرتكزات الدراسة الحالية.

قسمت الدراسة في الإطار النظري إلى فصلين كل فصل يتكون من أربعة مباحث، وكان الفصل الثاني بعنوان (السياسة الخارجية والأزمة والوساطة... المفاهيم والأبعاد والركائز)، وتضمن المباحث الرئيس، وهي السياسة الخارجية: المفاهيم والأبعاد والمرتكزات وتم تعرّف

مفاهيم السياسات الخارجية وأهم تعريفاتها، مروراً بأهداف السياسة الخارجية الكويتية ومحدداتها ومرتكزاتها وأنواعها وأكثر الطرق المستخدمة فيها على مستوى دولة الكويت، ولاحظنا من خلال السياق الأدبي أن الكويت تحرص بشكل أساسي على الحياد بين الجميع واستخدام أسلوب الدبلوماسية بالتعامل والحوار والارتكاز على الشق الإغاثي والإنساني في دعم القضايا الدولية والإقليمية، وتعتبر أحد أبرز أسلحة الكويت في التعامل مع الملفات الدولية والإقليمية.

وقامت الباحثة بالتطرق للأزمة بشكل مفصل ودقيق وتم التدرج في صياغة مفاهيمها وأهم التعاريف التي نادى بها السياسيون، وتطرقت إلى أنواع الأزمة ومراحلها وأهدافها وعرضت لخصائصها؛ وخلصت إلى أن وجود ملامح وخصائص مشتركة في تطبيقات الأزمات السياسية لا ينفي حقيقة أن لكل أزمة خصائص وسمات تنفرد بها وتميزها عن غيرها من الأزمات؛ إذ إنه لا وجود لصيغة أو شكل واحد لكل الأزمات الدولية؛ لأن ما قد يشكل أزمة لدولة ما قد لا يمثل أزمة بالنسبة لدولة أخرى.

وتطرقت الباحثة لجذور الأزمة الخليجية والمقاطعة لدولة قطر ومراحل تطورها والأهداف والمسوغات لاستمرارها حتى هذا الوقت، وبعد الجهود الكبيرة التي تبذلها دولة الكويت بقيادة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح.

وعرضت الباحثة من خلال هذه الفصل لدور الوساطة وإسهاماتها وأسسها ومرتكزاتها وأهدافها وأنواعها واستخدامها في النزاعات العربية والدولية، ومؤهلات دولة الكويت لكي تتبنى دور الوساطة في كثير من الأزمات العربية والدولية.

وقدمت الباحثة الفصل الثالث، وهو بعنوان (نماذج تطبيقية على أداة الوساطة الكويتية في الأزمات الخليجية من ١٩٨١-٢٠١٨). وناقشت في المبحث الأول منه دور الوساطة الكويتية في الأزمة الحدودية بين دولة قطر ومملكة البحرين، ولاحظنا من خلال السياق التاريخي للمعضلة بين البلدين أنها تعود لحقبة تاريخية قديمة بينهما، متمثلة في حق الانتفاع بأحقية بعض الجزر الحدودية، وقامت الكويت والمملكة العربية السعودية بجهود لا بأس بها ولكن حسم الأمر بين البلدين من خلال التحكيم الدولي.وسردت الباحثة إسهاماتالكويت ودور الوسيط بين الإمارات وسلطنة عمان، وكانت من أكثر القضايا خطورة وحساسية، ولكن استطاعت دولة الكويت ممثلة بسمو الأمير الشيخ صباح وحنكة القيادات العليا في البلدين من طيّ صفحة الخلاف والمضي قدماً في إصلاح ما أفرزته تلك الأزمة بين البلدين. ومن خلال إسهامات الكويت بين دول الخليج العربي، أبرزت الباحثة دور الكويت لاحتواء الأزمة اليمنية، وكيف حاولت تقريب وجهات النظر بين القيادات المتنازعة في اليمن وقدمت جميع الإمكانيات والتعهدات التي من شأنها أن تساعد في تخفيف الاحتقان المستمر والمحاولة في وقف التحركات العسكرية نصرة للشعب اليمني. وفي نهاية هذا الفصل قدمت الباحثة»قضية مقاطعة دولة قطر نموذجاً لسياسة الوساطة» وتناولت من خلال ذلك تسلسل الأزمة وأسبابها ودور الكويت في الوساطة وإسهاماتها في لم شمل البيت الخليجي وإصرار سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح على طي صفحة الخلاف، ولكن ــ حتى كتابة هذه الدراسة ــ لم نر أي بوادر صلح أو تنازلات من قبل جميع الأطراف المتنازعة.

التوصيات:

ومن خلال ما تقدم نعرض توصيات الدراسة/ وهي:

أولًا – ضرورة استمرار الكويت في تكوين العلاقات المثمرة والمتينة مع جميع الدول.

ثانيًا – الاستمرار في المبادرات الإيجابية للمحافظة على مجلس التعاون الخليجي وتدعيم التعاون بين دوله.

ثالثًا – تدعيم فكرة الاهتمام بمصلحة دولة الكويت أولاً وآخراً، والنأي بها عن سياسة الترضيات والتنازلات.

رابعًا – أرشفة دور الوساطة الكويتية.

خامسًا – وضع استراتيجية إعلامية، تعزز التقريب بين وجهات النظر بين الإعلاميين والدبلوماسيين.

المراجع:

١ـ منيرة فيصل السلطان، الوساطة أداة رئيسة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيًّا وإسلاميًّا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣.

٢ـ مبارك سعيد العجمي، المساعدات الكويتية، أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: (١٩٨٠ ـ ٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، ٢٠١١.

٣ـ أحمد محمود الدويهيس، سياسة الكويت الخارجية (١٩٦١ ـ ١٩٩١)، رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٢.

٤ـ محمد شوقي عبدالعال، فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، دراسات استراتيجية، العدد١٥٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠.

5- Ehrman , j , and lesnick , the policy dialogue: applying mediation to the policy making process, mediation quarterly , no 20 , 1998

٦ـ منيرة فيصل السلطان، الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً، مرجع سبق ذكره.

٧ـ عبد الناصر العمداني، إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقترحات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤.

٨ـ أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الاتصال، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥.

٩- صفاء قدو ؛ حمزة أبو الحسن، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الأولى، منشورات جامعة الشام الخاصة، دمشق، ٢٠١٥.

١٠- أحمد اللحلح؛ مصطفى أبو بكر، منهج البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الإحصائية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢.

11 - B. Guy Peters, Institutional Theory in Political Science,3Ed,Bloomsbury Publishing,2011

12-I. William Zartman, Guy Oliver Faure, Escalation and Negotiation in International Conflicts, Cambridge University Press, 2005,

١٣- نادر أحمد أبو شيخة، كتاب أصول التفاوض، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع ٢٠٠٧

١٤- جلال، أحمد فهمي، مهارات التفاوض، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة - جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

١٥- دانيل، دروكمان، المراحل والأزمات ونقاط التحول: النفاوض بشأن حقوق القاعدة العسكرية، إسبانيا والولايات المتحدة، مجلة حل الزاعات، ٣٠ (٢)، ٣٢٧-٣٦٠، ١٩٨٦.

١٦- أشواق، عباس، االعلاقات العامة والتفاوض، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠٢٠، ٩٨.

١٧- المرجع السابق نفسه، ص١٠١-١٠٣.

18- Katie Shonk, What is Negotiation? Learn the building blocks of indispensable negotiation business skills, What is Negotiation? Program on Negotiation, Harvard Law School,

October 14,2021, https://www.pon.harvard.edu/daily/negotiation-skills-daily/what-is-negotiation/

١٩- إياد الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٦.

20- Allan McCnnell, A public policy approach to understanding the nature and causes of foreign policy failure, Journal of European Public Policy, Volume 23, 2016, Issue 5.

21- Alyson JK Bailes, Thinkers and Doers in Foreign Policy: A Distinction without a Difference?,Danish Institute for International Studies, Copenhagen, Denmark,2011,

٢٢- عدنان العنزي، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣.

٢٣- عبدالله العنزي؛ مرضي الخالدي، تطور العلاقات الكويتية الإفريقية – وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد٢٨، العدد٤، ٢٠٠٠.

٢٤- عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، (د.ن)، الكويت، ١٩٩٣.

٢٥- عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في دولة الكويت، دار الوطن، الكويت، ٢٠٠٢.

٢٦- محمد شاعة، تطور حقل تحليل السياسة الخارجية: دراسة في الأعمال النموذجية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد، الجزائر، المجلد ٢، العدد ٣، ٢٠١٧، ص٢٩٢-٣١٧.

٢٧- شعيب العابد، السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي من الوساطة إلى التدخل أدوار متغيرة، أهداف ثابتة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة الحاج لخضر، الجزائر، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٦

٢٨- عربي لادمي، محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد٨، العدد ٢٥،الجزائر، ٢٠١٦.

٢٩- حمد الخشن، دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية «نموذج وساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد١٣، المجلد٣، كانون الثاني،٢٠١٩.

30- Abdulhadi Alajmi، The Gulf Crisis: An Insight Into Kuwait's Mediation Efforts, International Relations and Diplomacy, Vol. 6, No. 10, 537-548, October 2018.

٣١- فريق الأزمات العربي، الأزمة الخليجية ٢٠١٧ البعد الآخر، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، السنة٢١، العدد، ٢٠١٨.

٣٢- ناصر خميس المطيري، الكويت ودبلوماسية الوساطة، شركة مطابع الرسالة ، الكويت، ٢٠١٧.

٣٣- أحمد رشدي عرفات، علا علاء الدين، دور الوساطة في حل أزمة قطع العلاقات مع دولة قطر، المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية،١٧/ يونيو/ ٢٠١٧.

٣٤ـ أثير الجاسور، السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٣، ٢٠١٨، ٢٢٥-٢٤٢.
٣٥ـ زهير بو عمامة، أمن القارات الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دارالوسام العربي للنشر والتوزيع،٢٠١١.
٣٦ـ آمال الحواسني وآخرون، السياسة الخارجية العراقية بعد عام٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين،٢٠١٨.
٣٧ـ عربي لادمي، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ديسمبر، ٢٠١٦.
٣٨ـ علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠١ .
٣٩ـ بالمر جيلين؛ كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة:عبدالسلام النوير، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١١.
٤٠ـ جونسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم،: جامعة الملك سعود، الرياض،١٩٨٩.
٤١ـ حقي توفيق سعد، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
٤٢ـ السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.
٤٣ـ عبيد الله مصباح زايد، السياسة الخارجية، دار التالة للنشر والتوزيع، طرابلس.١٩٩٩
٤٤ـ فرانكل جوزيف،العلاقات الدولية، .ترجمة:غازي عبد الرحمان العتيبي، مطبوعات تهامة للنشر والتوزيع، جدة.١٩٨٤.

٤٥ـ معتز الوريكات، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، أطروحة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٦

٤٦ـ هادي النجداوي،أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية للدول العربية/ السياسة الأردنية-المصرية تجاه القضية الفلسطينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط،٢٠١٤.

٤٧ـ أحمد البرصان،علم السياسة: المفاهيم والأسس، الدولة، السلوك السياسي،السياسةالدولية،زهران للنشر،عُمان،الطبعةالأولى،٢٠١٥.

٤٨ـ قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، أي كتب للنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

٤٩ـ هادي الخالدي، المعالجة الإخبارية لقضايا السياسة الخارجية الكويتية في التليفزيون. دراسة مقارنة بين القنوات الكويتية الحكومية والخاصة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،٢٠١٦.

٥٠ـ وزارة الخارجية الكويتية،

https://www.mofa.gov.kw/ar/kuwait-state/kuwait-foreign-policy/

51- Mohamed Naser, Kuwait's Foreign Policy towards Regional Issues in the Middle East from 2003 to 2014, Asian Social Science; Canadian Center of Science and Education, Vol. 13, No. 11; 2017.

٥٢ـ أسماء قطاف، الدبلوماسية الفاعلة كأداة للسياسة الخارجية النشطة، مجلة المفكر،العدد،١٦،جامعة بسكرة، ٢٠١٨.

53- jawad,Hindawi, The Foreign Policy of the American Administration: Research in Law and Politics, Beirut, Dar Al-Rafidain for Printing, Publishing and Distribution,2005.

54- Clair, Apodaca, Foreign Aid as Foreign Policy Tool, Oxford University Press USA, 2020.

55- Glenn, Palmer, T Clifton Morgan, A theory of foreign policy. Princeton, NJ: Princeton University Press.2011.

٥٦- جيفري إلين بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة: محمد صفوت حسن، القاهرة، دار الفجر للنشر،٢٠١٤.

57- Brin Mcnair,An Introduction to political communication,3rd-ed.London:Routledge,2003,p.55.

٥٨- أنور عبدالوهاب مساعد الجزاف، دكتواره علوم الإعلام والاتصال، مقابلة أجرتها الباحثة، الكويت،٢/ ١/ ٢٠١٩.

٥٩- أنور عبدالوهاب الجزاف، مرجع سابق.

٦٠- أحمد قران الزهراني، السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،٢٠١٥.

٦١- أنور عبدالوهاب الجزاف، دور الحسابات الوهمية لتطبيق تويتر في عملية تشكيل الرأي العام في المجتمع الكويتي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد١٧٧، المجلد،٤٦، جامعة الكويت،٢٠٢٠.

٦٢- يحيى اليحياوي، في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، ٢٠١٣،

63- Filiz Coban, The Role of the Media in International Relations: From the CNN Effect to the Al –Jazeere Effect, Journal of International Relations and Foreign Policy, December 2016, Vol. 4, No. 2,

٦٤- هارون حسن، الإعلام والسياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية- دراسة حالة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

٦٥ـ حامد الحدراوي؛ كرار الخفاجي، أسباب نشوء الأزمات وإدارتها دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي، مجلة الكوفة، العدد ٥ ،٢٠١٠.

٦٦ـ إدغار موران، في مفهوم الأزمة، ترجمة: بديعة بولية، دار الساقي، بيروت،٢٠١٨.

٦٧ـ الأمم المتحدة، دعم الوساطة الداخلية: تعزيز القدرة على مجابهة النزاعات والاضطرابات، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤.

٦٨ـ بان كي – مون، توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠١٢.

٦٩ـ المرجع السابق، ص٢.

٧٠ـ محمود حيدر، الوساطة بما هي أطروحة لبنانية، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٣/ فبراير/ ٢٠١١.

٧١ـ سمرا أبوركبة، الوساطة لحل المنازعات الدولية: قضية لوكربي دراسة حالة، ١/ ٦/ ٢٠١١.

٧٢ـ سمرا أبو ركبة، مرجع سابق.

٧٣ـ مجيد شهاب، الترسيم الحدودي النهائي بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، مجلة آداب الكوفة، العدد الخامس، العراق.

٧٤ـ صالح سالم، تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي، ٢٠٠٧.

٧٥ـ مفيد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر ١٩١٣ ـ ٢٠٠٨، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٧٦ـ موقع الديوان الأميري – دولة الكويت:
http://www.da.gov.kw/ara/hhamir/initiatives.php

٧٧ـ أحمد يوسف أحمد، الكويت والمعضلة اليمنية، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، – ٣ مايو٢٠١٦.
https://rawabetcenter.com/archives/26053

٧٨ـ علي راشد الليمع، الدبلوماسية الكويتية ودورها في الأزمة اليمنية ٢٠١١-٢٠١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية آل البيت، ٢٠١٧.

٧٩ـ خالد الجابر، سيغورد نيوباور، أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط، قطر، دار الوتد للنشر، ٢٠٢٠، ص١٢.

80- Marwan Kabalan, David B. Des Roches,elt, The GCC Crisis at One Year Stalemate Becomes New Reality, Arab Center ,Washington DC,2018,p25.

Abstract

The purpose of this study is to define the factors of Kuwaiti foreign policy and to determine its future course by identifying the pillars and principles of foreign policy, from which its orientation and objectives are based, and its nature vis-à-vis its regional neighborhood.

I seek out to know what factors that have led the State of Kuwait to pay attention to the States of this neighborhood, whether they are internal factors imposed by the situation inside Kuwait or external ones imposed by international and regional changes. I try to find what mechanisms Kuwait has adopted to protect its entity and independence vis-à-vis its territorial neighborhood and its relationship with it. Kuwait plays a vital role as a mediator in the conflicts in the region and its role as a mediator in the crisis between Qatar and Saudi Arabia, United Arab Emirates and Bahrain.

I used the induction method, case study, and institutional methods to investigate the mediation of Kuwait during 1981 to 2018.Through the theoretical structure of the study, which covered the Kuwaiti outlook foreign policy, the roots of the crisis and mediation between Qatar and Saudi Arabia, United Arab Emirates and Bahrain. The researcher observed the following conclusions:

- Kuwait's foreign policy is based on strengthening its relations with all States at all regional and global levels.

- The State of Kuwait is committed to positive neutrality among States.
- Kuwait has adopted a solid international status through peace initiatives and a non-aligned policy.
- The results of the study indicate that Kuwait places the stability of the Arab Gulf region and GCC at the top of its priorities and attempts, in various ways and possibilities, to keep the GCC States away from any internal or external crises.
-The results of the study indicate that Kuwaiti has not yet achieved the goals of mediation.
- The results show that the State of Kuwait is continuing its hard work to end the disagreement between the Gulf brothers.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية